الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعـــــة غـــــردايـــــة

كليـــــة الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المذهـب الظاهـري و أثـــره في الدرس النّحوي الحديث

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبين :

- الأخضـر حديبـــي
- البشـيـــر الساسي

تحت إشراف :

د. مهدي عز الدين شنين

الموسم الجامعي : 1439 هـ /1440 هـ

2018 م /2019 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعـــة غـــردايـــة

كليـــة الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المذهب الظاهري و أثره في الدرس النّحوي الحديث

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبين :

- الأخضر حديبي
- البشير الساسي

تحت إشراف :

د. مهدي عز الدين شنين

أعضاء لجنة المناقشة	
1) د. يوسف بن أوذينة	رئيسا
2) د. مهدي عز الدين شنين	مشرفا
3) د. مسعود السيراج	مناقشا

الموسم الجامعي : 1439 هـ /1440 هـ

2018 م /2019 م

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الأهل والأبناء

إلى الإخوة والأخوات

إلى معلمينا وأساتذتنا الأفاضل

إلى الزّملاء والأصدقاء

إلى جميع هؤلاء

نهدي هذا العمل المتواضع

حُبًّا لهم وعرفانا بفضلهم

ونسأل الله لنا ولهم

النجاح والتوفيق والسؤدد

الأخضر و البشير

مُقَدِّمَةٌ

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة و السلام على نبيّه محمد الأمين و على آله و أصحابه و من اقتفى أثرهم إلى يوم الدّين أمّا بعد :

إنّ البحث في العربية و حقولها لهو من دواعي الفخر والاعتزاز ، ذلك أنّها وعاء القرآن الكريم ، والسنّة المطهّرة ، و وعاء أدبنا وتاريخنا وتراثنا العلمي . فقد عرف الأوائل هذا الفضل، وأدركوا أهمية صيانة أساليبها ، فوضعوا ضوابط السلامة التي تحمي من الزلل فيها ، وشددوا على الالتزام بها ، من أجل حمايتها من الخطأ واللحن والفساد ، و وصْلِ ماضيها بحاضرها ، والحفاظ على مستقبلها ، و وقاية الدين والابقاء على شعلة الحضارة الإسلامية وهّاجة عبر العصور .

فاستحق من ذلك علم النحو قدرا ومنزلة بين علوم اللغة العربية ، فلا يختلف علماء اللغة والشريعة على حد سواء في تلك المنزلة ، ويكفي بيانا لمكانته أنّه شرط في بلوغ رتبة الاجتهاد ، وأنّ المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد في الشريعة حتّى يعلم النّحو .

و الحق أنّ النّصوص الشرعيّة بحاجة إلى علم بالعربية والنحو لفهمها ؛ لأن أكثر الخطأ فيها يأتي من سوء الفهم لألفاظ وتراكيب الكتاب والسُّنّة ، لهذا السبب وُضع النحو ليلحق مَن ليسوا مِن أهل العربية بأهلها ليكون عونا لهم على فهم الدين و فقه أحكام النّصوص. و على مرّ الزّمن استحكمت في النحو قيود المنطق والفلسفة ، وكثرت تفريعاته ، مما أبعده عن الغاية التي أُنشأ من أجلها ، فاستصعب على كثير من طلابه و دارسيه ، وظل على هذا الوضع قرونا، إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي الأندلسي ، فحمل على عاتقه محاولة إصلاح النحو وتخليصه مما شابه وعلِق به .

و هو ما دفعنا إلى البحث في هذا العَلَم ـ و إن كنّا لم نَسْبِق إلى ذلك ـ لكن أردنا أن نتناوله من زاوية مختلفة ، و ذلك بالتّركيز على مبادئ فقهه الظاهري ، وأثر تلك المبادئ على آرائه النحوية ، فتمثّلت في كتابه " الردّ على النحاة " الذي أثار ردود أفعال انقسمت بين معارض و مؤيّد ، و ربما خمدت هذه الشعلة حتّى العصر الحديث ـ حسب علمنا ـ فتمثلت مرّة أخرى عند الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو " ؛ لأنّ هذا الكتاب أوّلُ محاولة علميّة

حديثة في مسألة الدعوة إلى تجديد و تيسير النحو ؛ و قد انصبّ اهتمامنا على هذين العلَمَين بسبب الريادة في نقد وتجديد النحو العربي؛ ابن مضاء قديما وإبراهيم مصطفى في العصر الحديث مع كشف العلاقة ، و رصد أهم أوجه الاتفاق و الاختلاف بينهما و ذلك من ثنايا كتابيهما.

و سِرْنا في بحثنا وفق منهج يتلاءم و البحث ؛ و هو المنهج الوصفي الذي يعمل على تتبع الآراء و الظواهر و وصفها كما هي موجودة بالفعل و ليس كما ينبغي أن تكون ، ثمّ نُتْبع ذلك بالتحليل و الاستنباط ، كما استعنّا بالمنهج التقابلي الذي يقوم بتحديد أوجه التشابه و الاختلاف و التأثر و التأثير بين النّحْوَيْن الأندلسي الظاهري و الحديث .

و تحت ظلّ ذلك كلّه اعتمدنا على مراجع عدة متفاوتة من حيث الأهمية والإبلاء ، أهمّها : كتاب " الرّد على النحاة " لابن مضاء القرطبي ، كتاب " إحياء النّحو " لإبراهيم مصطفى ، كتاب " خصائص مذهب الأندلس النحوي " د . عبد القادر رحيم الهيتي ، كتاب " محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية " د . محمد أبو زهرة ، كتاب " أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث " د . محمد عيد ، كتاب " المدرسة الظاهرية بالمغرب و الأندلس " د . توفيق بن أحمد الغلبزوري ، كتاب " النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي " د . نعمان بو قرة ، وكتاب " في إصلاح النحو العربي " عبد الوارث مبروك سعيد ، ولا نستثني كتبا أخرى لا تقلّ أهمية و خطرا ففيها ما يخدم موضوعنا و لو بالنزر القليل لكنّه مهم في مقامه .

قبل الشروع في البحث أدرَكْنَا أنّنا أمام موضوع قد عالجه باحثون و طلبة من أماكن مختلفة و بطرق متباينة ؛ فعلى سبيل التمثيل عثرنا على رسالة ماجستير بعنوان " آراء ابن مضاء في كتابه الردّ على النحاة و أثرها في دعاة التيسير المحدثين " للطالبة مريم حلاسي من جامعة الثامن ماي قالمة ؛ تناولت فيها قضية الدعوة إلى تيسير النحو التي نادى بها ابن مضاء قديما ، و ردّدها المحدثون ، و أنجزتها الطالبة وفق خطة ومنهجية أُستهلت بمفهوم النحو و نشأته و صعابه و أشارت إلى الخلافات المدرسية ، و رصدت جهود القدماء و المحدثين في الدعوة إلى تيسير النحو بإيعاز من ابن مضاء القرطبي . و في السياق ذاته ألفينا بحوثا أخرى نذكرها بإيجاز و هي " ابن مضاء و إسهاماته في تيسير النحو العربي " للطالبة عنان رحمة من جامعة تلمسان ، " ابن مضاء القرطبي و مذهبه في النحو " للطالبة مواهب جابر أحمد من جامعة

السودان ، " العلة و العامل عند ابن مضاء (دراسة تحليلية مقارنة) " للطالبين وردة عسلون و هشام جندل من جامعة بجاية .

و لعلمنا بخطر مسألة التقليد ؛ إذ هي مجرّد ترف فكري ، تجرّدنا منه ما استطعنا و فضّلنا أن يأخذ بحثنا منحى آخر ، وهو رصد العلاقات عند النحاة ؛ بين مذهبهم الديني و وجهات نظرهم اللغوية و النحوية ، و مدى تأثير روح العصر على أصحابها أيضا و هم يرغبون في تجديد النحو أو تيسيره كما هو الحال عند إبراهيم مصطفى.

و لا نزعم وجود صعوبات معترضة كقلة المراجع أو ضيق الوقت وانحساره ـ والحمد لله ـ، إلاّ أنّ هذه الصعوبات كانت من نوع آخر ؛ إذ هي ترتبط بالجانب المعرفي ؛ و تتمثّل في حرصنا في عدم التقليد أو تكرار ما سعى فيه الباحثون قبلنا ، بالإضافة إلى ما سبق نشير إلى أمر آخر، تمثّل في أنّ أصحاب المراجع المعتمدة لدينا اهتموا بالجانب التاريخي في دراستهم لهذا الموضوع ، و أولوه عناية كبيرة .

على كلّ حال فإنّه مهما تشابهت البحوث و المواضيع ، فإنّ أشياءً لا يمكن أن تتطابق أو تتماثل كاللغة و الأسلوب و المنهج و الأهداف و خطة البحث ... ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، وهي على النحو الآتي :

تمهيد : تعرضنا فيه إلى العلاقة بين الفقه و النحو .

الفصل الأول : نشأة وتطور المذهب الظاهري أثره في أتباعه في المشرق و الأندلس .

الفصل الثاني : الفكر الظاهري و أثره في التوجيه النحوي وخصائص النحو قبل ابن مضاء .

الفصل الثالث : امتداد فكرة التجديد إلى العصر الحديث كحاجة ماسّة ورائدها إبراهيم مصطفى .

خاتمة : و فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج البحث .

و في الختام و بعد هذا الجهد لا يسعنا إلاّ أن نحمد المولى القدير على آلائه المسبغة و فضائله المترددة و توفيقه و منّه ، كما لا ننسى كلّ من كانت له يد في تربيتنا و تعليمنا و تثقيفنا ؛ أولئك النفر من المعلمين و الأساتذة جزاهم الله خيرا ، كما نتقدم بالشكر و العرفان للأستاذ الفاضل الدكتور مهدي عز الدين بن بلخير شنين الذي أشرف على هذه المذكرة ، و كان لتوجيهاته و نصائحه أثرها الواضح في مسيرة بحثنا ، كما نشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة ، الذين اقتطعوا من وقتهم وبذلوا جهدهم لتقويم هذه المذكّرة .

تمهيد

تمهيد

العلاقة بين الفقه والنحو وطيدة جدًا ، لأنه لا سبيل إلى فهم القضايا الفقهية ، والمسائل الشرعيّة إلاّ بمعرفتنا الجيدة للأحكام اللغوية و النحوية ، وهذه المسألة ليست خفية أو غريبة على مرّ العصور ، فالنحو العربي جاء للحفاظ على لغة القرآن الكريم ، و الفقه تشريع من ذلك الكتاب ، فَهُمَا معًا يخدمان الشريعة الإسلامية[1] ، ومن أوضح القصص في هذا المعنى وأجدرها أن يُعطيَنَا فكرة شاملة ما « جاء في نزهة الألباء أنّ بشرًا المريس قال للفرّاء : يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه ، فقال: سل ، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه ، قال: ومن أين ذلك؟ قال: " قسته على مذاهبنا في العربية ، وذلك أنّ المُصغّر لا يصغّر ، و كذلك لا يُلتفت إلى السهو في السهو ، فسكت»[2] ؛ بغض النظر عن موافقة هذا الرأي للحكم الفقهي الصحيح ، إلاّ أنه يكشف عن مدى العلاقة بين العِلمين . ويعد المصطلح من أهم الوسائل الكاشفة عن تصور التأثر والتأثير بين مجالين أو حقلين ، وإذا وجّهنا الطرف إلى موضوعنا وجدنا التشابه جليا بين أصول الفقه وأصول النحو ، وذلك من خلال عدّ المسميات والمصطلحات كقياس الفرع على الأصل ، والأشباه والنظائر وبيان العلل ... ونقرُّ هنا أن ما ورد في أصول الفقه من مصطلحات ، كان أسبق منه ما ورد في أصول النحو منها[3] ، وهذا ما أقرّهُ الدكتور جميل علوش حين حديثه عن ابن الأنباري «إذ يجري على سنن كتب أصول الفقه ، ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم ، وببراعة تطبيقية تلفت النظر»[4] ، و«لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه»،

1- يُنظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي، د.عبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 1993، ص 25 .

2- المرجع نفسه، ص 26 .

3- يُنظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د.أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 155، 156، 157 .

4- ابن الأنباري وجهوده في النحو، د.إبراهيم جميل علوش، رسالة دكتورا مقدمة إلى معهد الآداب والدراسات الشرقية، إشراف د.الأب ميشيل ألار، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977، ص 148.

فهو إذًا «المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة»[1] ، وهذه الفترة الممتدة لعدة قرون منحت النحو ـ عموما ـ الفرصة ليبلغ مرحلة النضج و الكمال[2].

وأمام هذا الزخم الرائع لمباحث النحو، وكثمرة لجهود النحاة على مرّ قرون أصبح جاهزا لأن تكون له أصول على شاكلة أصول الفقه . وفي القرن السادس الهجري كان لأبي البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري (ت577 هـ) السبق والفضل في تحديد معالم أصول النحو ، فقد جمع في رسالته "لُمع الأدلة في أصول النحو" شتات هذا العلم من كتب المصنِّفين ، وكنتيجة لهذا الجهد حظيت هذه الرسالة باهتمام الدارسين[3]، يقول الدكتور محمد سالم صالح في مقدمة كتابه: «وترجع أهمية هذه الدراسة لأصول النحو في فكر ابن الأنباري إلى ما كان لهذه الشخصية من دور كبير في تأصيل علم أصول النحو والوصول به إلى مراحله الأخيرة من النضج والاكتمال، فقد أولى لهذا العلم اهتماما كبيرا وكان ـ فيما نعلم ـ أول من أفرد مصنّفا مستقلا في هذا الفن ، بالإضافة إلى ما قدمه من إضافات جديدة في مجال التعريفات والتقسيمات، فأرسى بذلك مبادئ هذا العلم وقواعده فاستوى على سوقه وأصبح علما مستقلا له أدلته ومنهجه»[4] ، هذا من شأنه أن يعطيَ هذا العلم القدْرَ الذي يستحقه في نفوس طلاب العربية، وينال المنزلة الكافية في ضمائر الفقهاء والعلماء ، لذلك «إن المعرفة اللغوية العربية من أهم الأدوات التي استعان بها العلماء في فهم النصوص القرآنية والحديثية واستنباط الأحكام الشرعية منها ، وقد جُعل العلم بأسرار العربية شرطا أساسا من شروط الاجتهاد»[5] .

1- تقويم الفكر النحوي، د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، لا ط، 2005، ص 248 .

2- يُنظر: أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي، الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد 5، 2006، ص 61 .

3- يُنظر: أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، د.محمد سالم صالح، دار السلام، مصر، ط 1، 2006، ص 5.

4- المرجع نفسه، ص 5 .

5- مقدمة في علاقة النحو بالفقه، د.عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، مقال على موقع الألوكا–alukah.net، 2019/05/09، سا 11:30.

ويرى الإمام الغزالي (ت 505 هـ) بوجوب تعلم علم النحو، ويعني القدر الذي يُفهم به خطاب العرب و عاداتهم في الاستعمال ... وليس شرطا أن يبلغ درجة الخليل و المبرّد و لا أن يعرف جميع اللغة.[1]

و على ضوء ما سبق يمكن القول إنّ دور النحو لا يمكن إغفاله في فقه النّصوص الشرعيّة و تفسيرها .

1- يُنظر: أثر الدراسة النحوية في دلالة التخصيص المتصل عند الأصوليين، محمد محمود عوض الله خليل، رسالة ماجستير، إشراف د.محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزّة، 2005، ص 15 .

الفصل الأول

المذهب الظاهري في المشرق والأندلس

المبحث الأول : نشأة المذهب الظاهري .

المبحث الثاني : ابن حزم والمذهب الظاهري .

المبحث الثالث : التّصور اللغوي عند ابن حزم الأندلسي .

نشأة المذهب الظاهري :

عادةً ما ترتبط أفكار أو مذاهب أو مدارس بأشخاص معينين ، ذلك لأنهم أول من أحدثها وأخرجها للناس ، بسبب ظروف معينة أو ملابسات خاصّة ، وإذا أردنا الحديث عن نشأة الفكر الظاهري صوّبنا النظر نحو المشرق تُجاه شخصية معروفة ، إنها شخصية داود الأصبهاني الظاهري ، فمن هو داود الظاهري ؟ و ما هي مبادئ وأصول مذهبه ؟.

داود بن علي بن خلف الأصبهاني المكنّى بأبي سليمان ، ولد في أول القرن الثالث الهجري سنة 204 هـ ، الأصبهانيّ الأصل ، الكوفيّ المولد ، البغداديّ الدّار ، توفي سنة 270 هـ ببغداد[1]، عاش في العصر العباسي الذي شهد نهضة علميّة وازدهارا في شتى النّواحي العلميّة ، فقد كان عصر العلم والتدوين والترجمة ، وظهر فيه فطاحل العلماء الذين نبغوا في كل فنّ ، فكان ربيع الحياة الإسلامية كما سماه المؤرّخون[2] ، فجَمع بين المتناقضات والأضداد «كان هذا العصر خير العصور ، وكان كذلك شرّ العصور ، كان عصر الحكمة ، وكان عصر الحماقة كان زمن اليقين ، وكان زمن الشّك ، كان زمن الضياء ، وكان زمن الظلام ، كان زمن ربيع الأمل ، وكان شتاء اليأس»[3] .

لقد تخرّج في الفقه على تلاميذ الشافعي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ (ت 204 هـ) و التقى بكثير من أصحابه الذين لازموه وكان معجبا بالإمام الشافعي . وكان مع تلقيه فقه الشافعي يطلب الحديث ، فسمع لكثيرين من محدثي عصره ، ورحل إلى نيسابور ليسمع المحدِّثين هنالك ، وقد دوّن ما رواه في كتبه وكانت كتبه مملوءةً حديثا ولما اتجه إلى فقه الظاهر(*) ، كان فقهه هو ما رواه من أحاديث ، ولعل السبب في تبنِّيه لهذا الفكر هو كثرة رواية السنة في عصره جعله يتجه إلى النّصوص وحدها ، لُقّب بالظاهري لأنه أول من أظهر القول بظاهرية الشريعة ، والاعتماد على ظواهر النصوص من الكتاب والسنّة دُون تأويل أو بحث أو تعليل[4] ، وكان لداود الظاهري

1- يُنظر: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، عارف خليل محمد أبو عيد، دار الأرقم، الكويت، ط 1، 1984، ص 17، 19 .

2- يُنظر: المرجع نفسه، ص 35 .

3- المرجع نفسه، ص 19.

*- الظاهرية : مدرسة في الفقه الإسلامي تهتم بالمعنى الظاهر لألفاظ الكتاب و السنة ، دون التّعمق في المعاني الباطنية ، الذي قد يقود إلى التّأويل. – يُنظر: المرجع نفسه، ص 131 .

4- يُنظر: المرجع نفسه، ص 49 .

خوارق كقوله : «إن القرآن الذي بين أيدينا مخلوق» ، وقوله : «إن المصحف يجوز أن يمسّه الجنب ، و من ليس على وضوء» . ومع هذا فقد لقيت دعوته استجابة عند البعض لكن عامة الفقهاء والمحَدِّثين نفروا من روايته[1] ، و من أحسن ما قيل في أهل الظاهر وأكثره موضوعيّة ، نقد ابن قيّم الجوزية (ت 751 هـ) ، الذي ذكر فيه أنّ لأهل الظاهر حسنات يقابلها سيئات ، فقد أحسنوا في اعتنائهم بالنّصوص ونصرها والمحافظة عليها[2] .

أصول المذهب الظاهري عند داود :

هناك قواعد وركائز قام عليها المذهب الظاهري ، وأولها نفي القياس و الرأي قائلا : «إن في عمومات الكتاب والسنة ما يفي بالأحكام ، وما لم نجد نصًّا على حكمه فقد تجاوز الله عنه ... ومنع أن يكون القياس أصلا من الأصول ، وقال: «أول من قاس إبليس»[3] ، وقام المذهب وأقرّ «أن المصدر الفقهي هو النصوص ، فلا رأي في حكم من أحكام الشرع ، ونفى المعتنقون لهذا المذهب الرأي بكل أنواعه ، فلم يأخذوا بالقياس ، ولا بالاستحسان ، ولا الذرائع ... ومنعوا التقليد وسمحوا بالاجتهاد ، وإذا لم يكن النّص أخذوا بحكم الاستصحاب الذي هو الإباحة الأصليّة الثابتة ، يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة : 29] ، «وقد أداهم ترك الرأي والتمسُّك بالنصوص إلى أن يقولوا أحكاما في منتهى الشذوذ ، فهم مثلا يحكمون بنجاسة الماء ببول الإنسان لورُود الحديث بذلك ، ويحكمون بأنّ بول الخنزير لا ينجّس الماء لعدم ورود النص بذلك ، وإذا قيل لهم إن بول الحيوان يتبع لحمه ولحمُه نجسٌ ، قالوا : «إن ذلك رأيٌ ، ولا رأي في أحكام الإسلام »[4] .

ولعله من خلال هذا المسعى أراد أن يقطع الطريق أمام الطوائف الزائغة، وهو السّبب الذي «أدّى إلى الابتعاد عن الرأي وهو ما ظهر من المعتزلة من التجرُّؤ على العقائد والتكلم في صفات الله وذاته المقدسة بسبب الفلسفة ...فهذا سبب ضعف الرأي في ذلك العصر»[5] .

1- يُنظر: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة ، مطبعة مدني، لا ب، لا ط، لا س، ص 375، 377 .

2- يُنظر: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 144 .

3- يُنظر: المرجع نفسه ، ص 132، 133 .

4- محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، المرجع السابق، ص 374 .

5- الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 40 .

وباختصار شديد فإنه «قد قام ببيان هذا المذهب عالمان أحدهما داود الأصبهاني ، ويعدّ منشئ المذهب لأنه أول من تكلم به ، والعالِم الثاني ابن حزم الأندلسي ، وإذا لم يكن له فضل الإنشاء فله فضل التوضيح والبيان والأدلة والبسط الواضح ، وفوق ذلك هو أشدّ استمساكًا بالظاهرية من داود»[1] .

1- محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 374، 375 .

ابن حزم والمذهب الظاهري :

ظل المذهب المالكي منفردا في المغرب و الأندلس دون منازع ، حتى جاء القرن الخامس الهجري ، فانبعث المذهب الظاهري من مرقده ، بعد أن خبا ضوءه في المشرق والأندلس[1] على يد أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (م 384 هـ ـ ت 456 هـ) الذي أرسى دعائمه ووطّد أركانه فكثرت مؤلفاته فيه حتى نسب إليه ، فصار نِدًا للمذهب المالكي والمزاحم له بحق ردحا طويلا من الزمن ، فقد جعل من الظاهرية مذهبا له أصوله[2] ، فقال إذ أكثر الناس في عذله وتأنيبه :

قالو تحفّظ فإنّ النّاس قد كثرت أقوالهم و أقاويلُ العِدى محنُ
هل عيبهم لي غير أن لا أقو ل بالرأي إذ في رأيهم فتن
و أنني مولعٌ بالنّص لست إلى سواه أنحو و لا في نصره أهن
لا أنثني نحو آراءٍ يُقال بها في الدين بل حسبي القرآن والسّننُ[3]

ولم يستطع التّخلي عن ظاهريّته حتّى في غزَله[4] ، فهو القائل :

وذي عذَل فيمن سباني حسنه يطيل ملامي في الهوى ويقول:
أمن أجل وجهٍ لاح لم تر غيره ولم تدر كيف الجسم: أنت عليل؟
فقلت له أسرفت في اللوم فاتّئِد فعندي ردٌّ لو أشاء طويل
ألم تر أني ظاهري و أنني على ما بدا حتى يقومَ دليلُ

واختار هذا المذهب بتأثير ظروف فكريّة وتاريخيّة ، ففي عصره ساد الانحلال والفوضى وأصبح الفقهاء أكبر عضد لأمراء الطوائف في تبرير طغيانهم وظلمهم وانحرافهم ، وقد رأى أنّ القياس وما إليه من استحسان أصبح مركبا ذلولا استطاع به جماعة من الفقهاء أن يُوائموا بين

1- يُنظر: تاريخ الفكر الأندلسي، آنخل جنثالث بالنثيا، تر حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، لاط، لاس، ص 440.

2- يُنظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1989، ص 27 .

3- ديوان الإمام ابن حزم الظاهري، تح د.صبحي رشاد عبد الكريم، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط 1، 1990، ص 63.

4- يُنظر: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1969 .ص 33 .

أحكامهم وفتاويهم ، وبين مقتضيات الحياة الفاسدة ، فكانت ظاهريته ردّ فعل لهذه الوصولية التي سادت عصر الطوائف[1].

«لقي ابن حزم الأذى في سبيل مذهبه هذا وأُحرقت كتبه ونفي وسجن وشرّد»[2]، فالعلماء في كل مكان ضاقت صدورهم حرجا بعلمه ومنهجه الاجتهادي الذي خالف به جماهير الفقهاء في المشرق والمغرب ، وتهجمه على آراء الإمام مالك (ت 179 هـ) ، وأثار حقد الأمراء بجُلَقِه وقوة شكيمته[3] ، وحدّة طبعه مع شدّة ألفاظه ومنطقه اللاذع مع خصومه ، حتى أصبح مضرب المثل ، ولقد أوجز ذلك في أبلغ عبارة أبو العبّاس بن العريف الأندلسي (ت 526 هـ) حيث قال : «كان لسان ابن حزم وسيف الحجّاج شقيقين»[4]. فينقل ابن خلدون (ت 808 هـ) في مقدمته: «وقد فعل ذلك ابن حزم بالأندلس على علوّ رتبته في حفظ الحديث وصار إلى مذهب أهل الظاهر ، مهر فيه باجتهادٍ زعمه في أقوالهم ، وخالف إمامهم داود ، وتعرّض للكثير من أئمة المسلمين فنقم الناس ذلك عليه ، وأوسعوا مذهبه استهجانا وإنكارا ، وتلقّوا كتبه بالإغفال والترك ، حتى إنها ليحظر بيعها بالأسواق ، وربما تُمزّقُ في بعض الأحيان»[5] ، وكعادة الأندلسيين والمغاربة الازدراء بكل نتاج فكر ينبع من المغرب يقول ابن حزم مستشعرا هذا الغُبن[6] :

أنا الشّمسُ في جَـوِّ العلـوم منيرة ... و لكــنّ عيبــي أنّ مطلعِيَ الغــرْبُ
و لو أنني من جانب الشرق طالعٌ ... لجدّ على ما ضــاع من ذكــريَ النهْبُ
ولي نحــوَ أكناف العراق صبابة ... ولا غَرْوَ أن يستوحشَ الكلِفُ الصّبُّ
هنالكَ يَـدْري أنّ للعبــدِ قصّــة ... و أنّ كســادَ العلمِ آفتُــه القُــربُ
فيا عجبا مَن غاب عنهم تَشوّفوا ... لــه ، و دُنُــوِّ المرء مِــن دارهم ذنْبُ

1- يُنظر: ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، د.عبد الحليم عويس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 2، 1988، ص 87، 88 .

2- المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ط 3، 2001، ص 315 .

3- يُنظر: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 394، 395 .

4- ابن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق والأخلاق، وديع واصف مصطفى، المجمع الثقافي، أبوظبي، لاط، 2000، ص 76.

5- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان بن خلدون، تح عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط 1، 2004، ص 186.

6- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، د.توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي، دار ابن حزم، الرياض، ط 1، 2006، ص 785. وديوان الإمام ابن حزم الظاهري، مرجع سابق، ص 77 .

آراؤه الفقهية :

لم يكن ابن حزم مقلدا لداود في جميع آرائه ، بل كان مخالفا له في بعض المسائل الفقهية والعقدية ، لعل أهمها ترك القول بخلق القرآن ، يقول أبو بكر بن العربي (ت 543 هـ):

«ابن حزم نشأ وتعلّق بمذهب الشافعي ، ثم انتسب إلى داود ، ثم خلع الكلّ واستقلّ بنفسه[1]».

فمصادر التّشريع والاجتهاد عنده تقوم على أربع ركائز أساسيّة هي: القرآن الكريم و السنّة النبوية ، وإجماع الصحابة ، والدليل ، ففي جلّ مؤلفاته ... لم يتخلّ عن هذا المنهج الذي يرفض الإرهاصات العقلية والتي لا تستند إلى دليل موضوعي[2].

كان منهاجه في دراسة النصوص واستخراج ما يؤخذ منها هو ظاهر ألفاظها ، فلا يحاول تعليلها بتعرف العلة التي قام عليها الحكم ، والقياس عليه ...فهو لا يعتمد فيما يُستنبط من أحكام فقهية إلاّ على النصوص من الكتاب والسنة ولا يتجاوزها ولا يسمح بتأويلها ، وليس للعقل مجال مطلقا وراء النّصوص ، و وراء ظواهرها[3]، فهو بذلك يبطل تعليل النّصوص ، فلا يحلل و لا يحرم إلاّ بنّص ، وإن كانت بعض النصوص جاءت لأسباب فليس ذلك لتتعدى أحكامها إلى غير موضوع النّص[4].

ومن أصول مذهبه إبطاله القياس ، و يقول بأنه «بدعة حدثت في القرن الثاني ، ثم فشا وظهر في القرن الثالث»[5] ، وبعد أن يسوق الآية الكريمة ﴿ فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 74] ، يقول: «صحّ بها إبطال القياس ضرورةً ، لأنّ الأمثال التي يضربها الله للناس حقٌّ وهي نصوص لا قياس ، و أما قياسهم فهو أمثال يضربونها في دين الله»[6] .

1- يُنظر: جهود علماء الغرب الإسلامي واتجاهاتهم في دراسة الإعجاز القرآني، د.حسن مسعود الطوير، دار قتيبة، دمشق ـ لبنان، ط 1، 2001، ص 151.

2- ابن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق والأخلاق، مرجع سابق، ص 84.

3- يُنظر: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 412، 419 .

4- يُنظر: المرجع نفسه، ص 430.

5- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، ابن حزم الأندلسي، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، لا ط، 1960، ص 5 .

6- يُنظر: المرجع نفسه، ص 27 .

و في القياس ينفرد ابن حزم عن داود مؤسس المذهب ، فهو يقول بنفي الخفيّ و الجلي معا(*) ، بينما داود لا ينفي منه إلّا الخفي[1] .

ولا يقول بصحة الاجتهاد بالرأي في استخراج الأحكام الفقهية ، فيقول : «من أفتى بالرّأي فقد أفتى بغير علم ، ولا علم في الدين إلاّ القرآن والحديث»[2].

ويُبطِلُ ـ كذلك ـ الاستحسان فهو فيه على نهج الإمام الشافعي الذي كان ينكره ويذم العمل به ، لأنّ علته ضعيفة غير مستحكمة ، فتمثّل مقولته: «مَن استحسن فقد شرَّع» ، ويبطل معه التقليد فهو عنده مستحدث في القرن الرابع ، لأن الصحابة والتابعين لم يكن فيهم من يقلد آخر في كل ما قال[3] .

أخذ ابن حزم بقاعدة الاستصحاب (استصحاب الحال) ، لأنه يعتمد على أصل الإباحة الأصلية ، «وهو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل ، حتّى يقوم دليل على تغير تلك الحال ، أو جعْل الحكم الذي كان ثابتا في الماضي باقيا في الحال ، حتّى يقوم دليل على تغيره»[4] ، و ذلك أن معناه عند بقاء الحكم المبني على النّص ، وقد أداه تقصيره في فهم النصوص و حصر الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ ، إلى غرائب ، منها فهمه من قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا ﴾ [الإسراء : 23] ، أنّ الله تعالى ما حرّم إلّا قول "أفٍ" ، ولا يمكن أن نتجاوز بها إلى تعبيرات أخرى كالقتل والضرب و ما شابه ، وهذه ظاهرية عجيبة ، لم يستسغها الحافظ الذهبي (ت 748 هـ) فقال معقبا: «يا هذا ، بهذا الجمود وأمثاله جعلت على عرضك سبيلا ونصبت نفسك أعجوبة وضحكة ، بل يقال لك: ما فهم أحد من عربي ولا نبطي ولا عاقل ولا واع أنّ النهي عن قول "أف" للوالدين ، إلا وما فوقها أولى بالنّهي منها ،

1- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، د.أحمد بكير محمود، دار قتيبة، بيروت ـ دمشق، ط 1، 1990، ص 61 .

*- القياس إمّا جليّ : وهو ما يسبق إليه الأفهام ، وإمّا خفي : وهو ما يكون بخلافه ويسمى الاستحسان ، لكنه أعم من القياس الخفي، فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسا خفيا - يُنظر كتاب التعريفات، ص 261.

2- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، مرجع سابق، ص 56 .

3- يُنظر: المرجع نفسه، ص 50، 51، 52 .

4- مدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيّة، د.عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط 2، 1998، ص 30 .

وهل يفهم ذو حس سليم إلّا هذا ؟! ... بل مثل هذا مما أمن فيه حفظ اللسان العربي بل العجمي والتّركي وجميع خطاب بني آدم...»[1] .

«ولا شكّ أنّ هذا شذوذٌ في الفقه ، وفي الفكر ، وقد أدى إلى هذا عند ابن حزم عدم أخذه بالرأي ، وعدم اعتباره النّصوص معقولة المعنى ، فلم يَبْنِ أحكامها على علل مستنبطة ، ولا على مصالح مقررة ، ولا على إلحاق الأشباه بأشباهها ، وإعطاء المتماثلين حكما واحدا ، وبذلك انهدم صرح الاستنباط»[2] .

1- يُنظر: المرجع نفسه، ص 29 .

2- محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، مرجع سابق، ص 433 .

التّصور اللّغوي عند ابن حزم الأندلسي :

من المعروف أنّ ابن حزم كان موسوعي الثقافة، متعدد جوانب المعرفة، فهو الأصولي والمحدث المدقّق، والمنطقي البارع، وهو الشاعر المُجيد، والمؤرخ، والتربوي المربي الدارس لأغوار النفس، حافظٌ متكلِّمٌ مشارك في الطب والأنساب ، والنحو واللغة[1]. وقد أثنى عليه أصحاب التراجم فابن بشْكُوال (ت 578 هـ) يقول عنه: «كان أبو محمد أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام ، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان و وُفور حظه من البلاغة والشّعر والمعرفة بالسِّير والأخبار»[2].

فدفعته موسوعيّته إلى الاهتمام باللغة نظرا لضرورتها في منهجه للبحث، إذ...لها مكانتها المهمة في شروط البحث العلمي عنده ، ولهذا نراه يُؤكد بأسلوبه الحاد على ضرورة اللغة للمفتي فيقول: «ولهذا لزم لمن طلب الفقه أن يتعلّم النحو واللغة، وإلّا فهو ناقصٌ منحطّ لا تجوز له الفتيا في دين الله عزّ وجل!!»[3].

كان لمذهبه أثره في كل ما جاء به من نظرات وآراء لغوية ، فالظاهرية يعتمدون اعتمادا كبيرا على دقة الألفاظ في المقام الأول في استخراج الأحكام ، ومعلوم أنّ معاني الألفاظ لا تستقيم إلاّ بالنحو والإعراب ، لذلك أولاه الظاهرية اهتماما بالغا لأنّ بناء المذهب كان على مدلولات تلك الألفاظ[4] .

وخلاصة النظرة الظاهرية إلى اللغة ـ وما يرتبط بها من أصول وقواعد ـ عند ابن حزم تقوم على التالي :

1ـ اللغة والمعنى :

فهو يدعو إلى استخدام اللفظ في موضعه الذي رُتِّبَ للتعبير عنه ، وإلحاق الصفة بموصوفها ويرى أن أعظم آفة دخلت على الناس هي من قِبل اشتراك الأسماء واشتباكها على المعاني الواقعة تحتها ، وعلى هذا السبب رفض التّأويل رفضا قاطعا ، فحمل الكلام على ظاهره الذي

1- يُنظر: الإمام ابن حزم الظاهري، إمام أهل الأندلس، محمد عبد الله أبوصعيليك، دار القلم، دمشق، ط 1، 1995، ص 41.

2- جهود علماء الغرب الإسلامي واتجاهاتهم في دراسة الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص 147 .

3- يُنظر: ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، مرجع سابق، ص 97 .

4- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 742.

وضع له في اللغة ، يقول : فرض لا يجوز تعدّيه إلّا بنص أو إجماع ، لأن من فعل ذلك فقد أفسد الحقائق كلّها ، والشرائع كلّها ، والمعقول كلّه ، إذن فالألفاظ والتعبيرات التي لا ترجع إلى نظام الطبيعة على ما هي عليه ...فإنما هي لغةٌ فاسدة[1].

يقول في كتاب الإحكام : «الواجب حمْل كلّ لفظ على عمومه وكلّ ما يقتضيه اسمه دون توقف ولا نظر...وهذا قول جميع أصحاب الظاهر...وبهذا أخذوا وهو الذي لا يجوز غيره»[2].

احتفى ابن حزم بالمعنى ، لأن اللغة في نظره قسمان ؛ ما يدلّ على معنى وما لا يدل، فالذي لا يدل على معنى ، لا وجه للاشتغال به ، فلا نرجو منه فائدة نفهمها .

وبالتالي فهو يرى أن البلاغة مبالغة وتشويه للحقائق ومخادعة لسامعها وقارئها ... وكلّ كلمة في اللغة إنما وضعت لما تدل عليه ، فالكناية والمجاز والإطناب والمغالاة والتشبيه عند ابن حزم ضروبٌ من الكذب نهى عنه الشرع الحنيف[3] .

2 ـ موقفه من علل النحو :

تكاد تُجمع أكثر المؤلفات النحوية على نسبة رفض فلسفة العلة النحوية لابن مضاء القرطبي والحقيقة التي يجب تأكيدها أنّه كان مسبوقًا إلى هذه المقولة في نظرية النحو العربي... ـ والتي تحمل جانبا من الصواب إذا ارتبط الحديث رأسا بسبيل تيسير النحو في العملية التعليمية ـ وقد مثّل هذا السبق ابن حزم[4].

يقول في كتاب التقريب : « ...وأما علم النحو فعلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة فهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل ففاسدة جدًا». فاسدة لعدم احتكامها للاستعمال العربي وجنوحها للمنطق وعلل المتكلمين . يقول الدكتور نعمان بو قرة : «والأكيد من ذلك نقطتان مهمتان تتأسس عليهما نظرته إلى النحو ؛ أما الأولى فبوصفه منظومة القواعد

1- يُنظر: ظاهرية ابن حزم الأندلسي، أنور خالد الزعبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، لاط، 1996، ص 116، 117.

2- الحركة اللغوية في الأندلس، ألبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، 1967، ص 276 .

3- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، مرجع سابق، ص 53 .

4- يُنظر: النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، د.نعمان بوقرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، لاط، 2004، ص 39.

الخاصة باللغة ، مبني على المسموع من كلام العرب الذين نطقوا بلغتهم سليقةً... فَهُم أجدر على تفهم معانيها ، وأما الثانية فكون العلل الموضوعة في النحو في عصر متأخر ضعفت فيه الملكة اللسانية أداءً وفهمًا ، ضعيفةٌ»[1] .

3 ـ موقفه من القياس اللغوي :

لم يحفل بالقياس في بحوثه ، فاللغة عنده تؤخذ سماعًا بالنّقل المتواتر عن أصحابها، لأنه يعطي للسماع أهمية بالغة ، وسنده من الأدلة هو النصوص ذاتها[2] ، و«تتأسس هذه النظرة إلى اللغة على كونها توقيفا ، فالله قد علّم آدم الأسماء كلها ثُم تَمّ تداولها بين الناس . وحيث إنّ النفس مهيأة بالطبع لتلقي النظام المعرفي للمعاني ... فبذلك ترجع اللغة إلى السماع ، وقبول الطبع لذلك السماع ، لهذا رفض ابن حزم القياس ، والتعليل ...لأن ذلك يُخرج ألفاظ اللغة (النّصوص) وعباراتها عن مدلولاتها الصحيحة ، مما يُسبب اضطرابا في التّصور ، وبالتالي في النظرة العلمية للواقع»[3] .

ولاتزال هذه المباحث اللغوية والنحوية منثورة في أشهر كتبه كالمُحلّى والإحكام في أصول الأحكام، والتّقريب لحد المنطق ... ولم يجمعها مؤلَّفٌ واحد له ، يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: «ليس لابن حزم إذًا ـ في حدود ما وصل إلينا ـ كتابٌ في النحو ، ولم يُعرف بإمامة فيه ، وليس يلزم من اهتمامه بعلوم الشريعة ... ألا يكون من أولي الشّأن في النحو بل من أهل الرّأي في أصوله ، ومن غير البعيد لو تركت له الشريعة فراغا أن يترك في النحو آثارا أصيلة مبتكرة»[4]

ومن المحتمل أنّ تلك الآثار طالتها حملة الإحراق وفُقدت مع مؤلفاته الأخرى ، يُنقل عن صاعد الطليطلي الأندلسي (ت 462 هـ) أنّ شيخه ابن حزم قد ألّف كتابا ضخما في العربية ، ولعله يكون قد حمل فيه على أصول النحو ، أو تبنّى منهجا جديدا يتلاءم مع المذهب الظاهري[5] .

1- المرجع نفسه، ص 39 .

2- يُنظر: المرجع نفسه، ص 19 .

3- ظاهرية ابن حزم الأندلسي، مرجع سابق، ص 121 .

4- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، مرجع سابق، ص 53 .

5- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 746 .

الفصل الثاني

الفكر الظاهري وأثره في التوجيه النحوي

المبحث الأول : خصائص النحو الأندلسي قبل ثورة ابن مضاء القرطبي .

المبحث الثاني : سمات التجديد في المذهب النحوي لابن مضاء .

المبحث الثالث : المتأثرون بمذهب ابن مضاء قديمًا .

خصائص النحو الأندلسي قبل ثورة ابن مضاء القرطبي :

قبل التعرض لخصائص النحو في الأندلس لابد من الحديث عن نشأته بها ، كانت الأندلس على صلة وثيقة بالمشرق العربي ، فانتقلت إليها علوم المشرق على اختلافها ، وكان النحو من بين تلك العلوم التي انتقلت إليها ، حيث بدأ النحو في الأندلس على يد جودي بن عثمان (ت 198 هـ) ، من خلال رحلته إلى المشرق وأخذ عن الرّياشي (ت 257 هـ) والفرّاء (ت 207 هـ) والكِسائي (ت 189 هـ) ، وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس ، وعلى هذا فإنّ النحو الأندلسي بدأ كوفيّ النزعة بسبب اشتهار كتاب الكسائي "المختصر الصغير" أولاً ، واهتمام أهلها به ، وبقي الحال كذلك حتّى أواخر القرن الثالث الهجري ، إلى أن رجع محمد بن موسى الأندلسي الملقّب بالأفشنيق (ت 307 هـ) الذي كان قد رحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه (ت 180 هـ) في مصر وحمله معه إلى الأندلس ونشره فيها ، فتأثر النحو الأندلسي تأثرًا بالغا بالنحو البصري ، لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي ، الذي سبق ظهوره هناك[1] ، ولئن شاع لدى كثير من الباحثين أنّ عناية الأندلسيين بالنحو اقتصرت على النحو البصري منه ، فإنّ هذه فكرة غير مرغوب فيها لوجود شواهد كثيرة تتظافر للتّأكيد على أنّ المذهب الكوفي لم يكن أقلّ شأنا في تأثيره في هذه البيئة المنفتحة على شتّى الأفكار[2] .

ومع تزايد اهتمام الأندلسيين بالنحو العربي واحتفائهم به ، أصبح أداة للقياس العلمي أي أنّ «كلّ عالمٍ في أيّ علم لا يكون متمكنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق ، فليس عندهم بمستحقٍ للتميز ، ولا سالم من الازدراء»[3] .ومع أُسُون النحو وجفاف التجديد فيه ظهرت شوائب صرفته عن هدفه الذي جاء من أجله وهو حماية الألسنة من اللحن فأصبح مماثلا للنحو في المشرق ، ولهذه الظاهرة سببها ، ذلك أنّ «علم الكلام بمعناه المذهبي ظهر أثره في فترة مبكرة على هيئة ملاحظات وآراء لبعض النحاة الذين كانت لهم صلات بالمتكلمين»[4]

1- يُنظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي، مرجع سابق، ص 36.

2- يُنظر: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د.محمد بن عمار درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ج 1، ط 1، 2006، ص 19.

3- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.مصطفى عبد العزيز السنجرجي، مكتبة الفيصلية، لا ب ، ط 1، 1986، ص 84.

4- أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، مرجع سابق، ص 113.

وهذا الزجّاجي (ت 337 هـ) ـ وهو المدافع عن أصالة النحو العربي ـ «يعلن أنّ وسائل النّظر الفلسفي قد غلبت في ميدان البحث النحوي حتى عند أمثاله ممن لا يُقِرُّون مسلكها فإذا هم مغلوبون على أمرهم ، وإذا ألفاظ المتكلمين كالجسم والعرض والشكل والصورة دائرةٌ في كلامهم»[1] ، وأمام هذا الواقع تكون العدوى قد انتشرت ، واستطارت حتى شملت الأندلس وهو الأمر الذي لاحظه ابن مضاء وقامت من أجله ثورته ، فذكر في مقدمة ردّه قوله : «وإنّي رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير ، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلاّ أنهم اِلتزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها ، وانحطّت عن رتبة الإقناع حُجَجها ... »[2] ، فـ«كانت مؤلفاتهم منذ القرن الرابع تبدو فيها الجدّية والعمق فإنّ جهدهم فيها ـ بصورة عامة ـ لم يخرج كونه مجهودًا دراسيا أكثر منه إبداعيا علميا ، فأُضيفت مجهوداتهم ـ وهي وفيرة ـ إلى مجهودات علماء الشرق لتضخيم مكتبة النحو دون نموّها ، فالجميع في المشرق والمغرب على السّواء يتنافسون في تحليل مؤلفات غيرهم أو التعليق عليها أو كتابة مؤلفات تدور في مضمونها...»[3] ، وظلّ الوضع على ما هو عليه من الإسفاف والتكرار ، «إلى أن جاء إمام الظاهرية بالأندلس ابن حزم ، فأطلق صرخته المدوّية التي أثّرت في ذلك الصّقع تأثيرا بالغا ، فقد هاجم النحاةَ و أقيسَتم وعللهم الفاسدة الكاذبة ـ كما سماها ـ فتلقّف دعوتَه هذه أحد أعلام الظاهرية في القرن السادس ، وهو ابن مضاء القرطبي فبنى عليها مذهبه الذي ارتضاه: ثورة ظاهرية جديدة على النحو القديم وعلى كتاب سيبويه ، وعلى مناهج النحويين في المشرق والمغرب»[4] .

1- المرجع نفسه، ص 115 .

2- الرّد على النحاة، أبوالعباس أحمد بن مضاء اللخمي القرطبي، تح د.محمد إبراهيم البنّا، لادط،لاب ، لاط، لاس، ص 62.

3- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص 34 .

4- المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 748 .

سمات التجديد في المذهب النحوي لابن مضاء :

حريٌّ بنا في هذا الموضع أن نعرّف بشخصية أندلسية كان لها الأثر الواضح في تغيير المسار النحوي ، هي شخصية ابن مضاء القرطبي ، وهو أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللّخمي قاضي الجماعة ، أبو العباس أو أبو جعفر الجيّاني القرطبي (ت 592 هـ) أحد من خُتمت به المائة السادسة من العلماء ، أخذ عن أبي القاسم بن الرماك (ت 541 هـ) كتاب سيبويه ... كان مقرئًا مجوّدًا محدّثا واسع الرواية عارفا بالأصول والكلام ... صنّف " المُشرق في النحو " ، " الرّد على النحويين " و " تنزيه القرآن بما لا يليق بالبيان "[1] ، وكتابه " الرّد على النحويين " هو المقصود بالدراسة ، وهو الأثر الوحيد الباقي لابن مضاء ومنه عُرف منهجه واجتهاده ، وقد اكتشفه منذ فترة قصيرة الدكتور شوقي ضيف ، فحققه من نسخة خطيّة وعرّف به ، ثم دعا إلى الإصلاح مستلهما في ذلك آراء الكُتّاب .

هذا الكتاب يناقش أصول النحو ومناهج التفكير فيه مرتبطا بمنهج خاص لم يحد عنه في كلّ الكتاب[2] ، و أوضح ابن مضاء بنفسه عن منهجه في صدر كتابه بقوله : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[3] ، أشار الدكتور محمد إبراهيم البنّا إلى أنّ ابن مضاء لم يكن بِدعًا في حملته على النحو ، لأنّ أغلب ما صرّح به كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب[4] . ومهما يكن من أمرٍ فإنّ ظروفًا تهيّأت لابن مضاء هي التي منحته هذه الجُرأة ليُفصح عن آرائه أمام الملأ ودون تستر ، ويبدو أنّ موقف الدولة ـ دولة الموحدين ـ من الفقه المالكي قد دعاه إلى أنْ يكون له موقف مماثل ، لأنّ النحو ليس دون الفقه حاجةً إلى الإصلاح[5] ، وكان لهذا الرّجُل الفذّ أثر جلي في تميّز نحو المغرب عن نظيره من نحو المشرق ، و لم يكن ذلك ليتحقق لولا مواقفه الصلبة وجرأته المعهودة بين نحاة عصره [6] ، وهذه الفضيلة أكسبت المدرسة الأندلسيّة سمعة بين نظيراتها

1- يُنظر: بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 1، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، لا س، ص 323 .

2- يُنظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص 39 .

3- الرّد على النحاة، مرجع سابق، ص 67 .

4- يُنظر: المرجع نفسه، ص 7 .

5- يُنظر: المرجع نفسه، ص 11 .

6- ابن مضاء القرطبي، ثورة في الفقه...ثورة في النحو، ربيح عمار، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2009، ص 1.

في المشرق العربي(*) ، قال ابن خلدون وهو يتحدث عن علم العربية: «... وطرق البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين من بعدهم ...»[1].

وعلى الجُملة فإنّ هذه الحملة سحبت الستار عمّا كان في النحو من طفيليات الأفكار التي علقت به قرونا ، وقام ينتزعها ويبطلها واحدة بعد الأخرى إلى أن خلّص النحو منها ، وهي كما يأتي :

أولا: التقيّد بالسّماع :

السماع أو النّقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، ويقابله في أصول الفقه النّص من الكتاب والسنّة . ويعرّفه ابن الأنباري بقوله : «اِعلم أنّ النّقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة» ، لذلك لا يعتدّ بكلام المولدين في أنّ "لن" تجزم ، و "لم" تنصب . إذًا فإنّ احترام النّص اللغوي كما هو والتقيّد بالمسموع من كلام العرب يُعتبر من أسس منهجه الظاهري في النحو ، فابن مضاء يذكر في باب الاشتغال في مسألة جواز رفع الاسم أو نصبه : «وهذا لا يجوز حتّى يُسمع من العرب» إذًا قاعدته في هذه المسألة «أن يُقال كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر» . وهذا يتّفق مع مبادئ الفكر الظاهري لدى ابن مضاء ، ذلك لأنّ مردّ الأحكام الشرعيّة كلها إلى النّصوص المنقولة عن الشارع فحسب[2] .

ثانيا: إبطال نظرية العامل :

يصرّح الدكتور محمد إبراهيم البنّا بقوله : «لا نعلم قبل ابن مضاء مَنْ دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وُجّهت إلى النحو والنحاة»[3] ، « وترتبط نظرية العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في لغة العرب ، فهي لا تعدو أن تكون رصدا للعلاقات

---

*- عندما ألف كتابه "تنزيه القرآن عمّالا يليق بالبيان" ناقضه ابن خروف بكتاب سماه "تنزيه أيمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، قال مغتاظا متهكّما: «نحن لا نبالي بالكباش النطّاحة وتعارضنا أبناء الخرفان!» - ينظر بغية الوعاة، جـ 1، ص 323 .

1- مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق، ص 344 .

2- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 752، 753 .

3- الرّد على النحاة، مرجع سابق، ص 15 .

المعنوية واللفظية في التركيب ، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المُعربة»[1] .

«وقد كان نحو سيبويه ـ إمام النحو العربي ـ مبنيًا على نظرية العامل أيضا ، فلا يُرفع الفاعل إلاّ بعامل ، ولا تُنصب كلمة إلّا بعامل ، ولا تُجرّ إلاّ بعامل ، فإن لم يكن العاملُ ظاهرا ، فهو عاملٌ مؤوّل»[2] ، وهذا الرأي مرفوض لدى ابن مضاء ، وذلك بالقياس مع أفكاره الظاهرية ، فهو يفنّد ما ذهب إليه سيبويه بقوله : «فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي ، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبّروا بعبارات توهم أنّ قولنا : "ضرب زيدٌ عمرًا" أنّ الرفع الذي في "زيد" والنّصب الذي في "عمرو" إنما أحدثه "ضرب"... فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّنُ الفساد»[3] ، وقد دعّم موقفه بالاستناد إلى قول ابن جني (ت 392 هـ) في الخصائص : «وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنما للمتكلم نفسه ، ولا شيء غيره»[4] .

ثالثا: إبطال التقدير والتّأويل :

قسّمَ ابن مضاء العوامل التي يحذفها النحاة في كلامهم إلى ثلاثة أقسام :

• القسم الأول: حُذف لِعلم المخاطب به ، كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل : 30] ، أي أنزل خيرا .

• القسم الثاني: حُذف والكلام لا يفتقر إليه بل هو تامّ مِن دونه مثل: "أزيدًا ضربته" ، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : "أضربتَ زيدًا" .. ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لم يقصده المتكلم ، فهذه دعوى لا دليل عليها .

• القسم الثالث: هذا النوع أكثر عنْتا لأنّ النحاة يقدِّرون عوامل محذوفة لو أُظهرت لتغير مدلول الكلام في مثل : "يا عبد الله" فـ"عبد" مفعول به لفعل محذوف تقديره : أنا أدعو أو أنادي ، لأنّك لوقلت : "أدعو عبد الله" فهذا إخبار[5] .

1- المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 755 .

2- المرجع نفسه، ص 755 .

3- الرّد على النّحاة، مرجع سابق، ص 65 .

4- المرجع نفسه، ص 67، 68 .

5- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 759، 760 .

رابعا: إبطال العلل :

«العلّة هي الرّكن الرابع من أركان القياس ، بل هي أساس القياس ومرتكزه ، وركنه العظيم ، والعلة هي الوصف الموجود في الأصل والذي من أجله شُرع الحُكم ... »[1] . أمّا فيما يتعلق بطبيعة العلة النحوية فهي : «أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين»[2] .

فابن مضاء في حديثه عن إسقاط العلل إنّما يقصد «العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد" من قولنا : "قامَ زيدٌ" لِمَ رُفع ؟ فيُقال : لأنه فاعل وكلّ فاعل مرفوع ، فيقول : ولِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب أنْ يُقال له : كذا نطقت به العرب»[3] ، يقول الدكتور تمّام حسّان: «وهذا كلام صريح من ابن مضاء في اتهام النحاة بالميل إلى المنطق ميلا يخرج بالدراسات النحوية عن طبيعتها» [4] ، وفي (باب في العلة وعلة العلة) من كتاب الخصائص فإنّ ابن جني بيّن أنّ الاستمرار في التعليل يؤدي إلى الضعف ، بقوله : «فإنّ تكلّفَ مُتكَلِّفٌ جوابا عن هذا تصاعدت عِدّة العلل ، وأدّى ذلك إلى هجنة القول وضَعْفة القائل به»[5] ، والحقيقة أنّ موضوع العلّة في النحو العربي قد بدأ منذُ نشأة علم النحو والتّأليف فيه ، حتّى اقترنت أسماء بعض النحاة الأوائل بالعلّة ، وقد وضع أبو القاسم الزّجاجي كتابه "الإيضاح في علل النحو"[6] .

خامسا: إبطال القياس :

الحديث عن القياس عند ابن مضاء يقودنا أولاً إلى إعطاء مفهومه وتطوره فـ«القياس اصطلاحا إلحاق ما لم يرد فيه نصّ على حكمه في الحكم لاشتراكهما في علّة ذلك الحكم»[7] ، ويعرّفه ابن الأنباري بقوله : «هو حمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه» ، والقياس ظهر منذُ ظهور النحو تقريبا ، وشاع عند أكثر النحاة كالحضرمي (ت 117 هـ) ، وعيسى بن عمر (ت 149 هـ)

1- كتاب التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تح د.محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، ط 3، 2012، ص 230 .

2- أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، مرجع سابق، ص 348 .

3- الرّد على النّحاة، مرجع سابق، ص 123 .

4- مناهج البحث في اللغة، د.تمام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، لا ط، 1990، ص 34 .

5- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمّد علي النجّار، دار الهدى، بيروت ـ لبنان، ج 1، ط 2، ص 173 .

6- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 763 .

7- يُنظر: كتاب التعريفات، المرجع السابق، ص 262 .

والخليل بن أحمد (ت 175 هـ) ، وفي القرن الرابع الهجري أوغلَ النّاس في القياس ، إلى أن جاء ابن مضاء ، واعتبر أنّ القياس ظنٌ وتخمينٌ ، والظنُّ ليس بعلم ، وعلى العموم فإنّ تلك الأقيسة لم يعرفها العرب ، ولا نطقوا بها ، والعرب أمّةٌ حكيمة فكيف تشبّه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإسقاط القياس ـ عند ابن مضاء في النحو ـ صادرٌ عن تأثّره بالمذهب الظّاهري الذي يُبطلُ القياس أيضا[1] .

سادسا: إلغاء التّمارين غير العملية :

إلى جانب ما دعا إلى إسقاطه ، التّمارين كقولهم : «ابنِ مِن كذا مثل كذا ، مثل : ابن من البيع فَعْلٌ ، فيقول قائل : بُوعٌ و أصله بُيْعٌ فيبدل من الياء واوًا لانضمام ما قبلها لأنّ النطق به ثقيلٌ»[2] ، وكانوا يهدفون بها امتحان المتعلِّمين ، كلّ هّذه المسائل ـ في نظره ـ لا تفيد نطقا ، ولا تفسّرُ صِيَغًا نَطَق العرب بها[3] ، وإنما هي إسرافٌ للوقت وإهدارٌ للجهد ، وتشويش على المتعلّمين وتضليلهم فيما لا يُجدي نفعا ، وإغراقهم في بحر من الأوهام والمزاعم والظّنون .

1- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، مرجع سابق، ص 768، 769، 771، 773 .

2- يُنظر: الرّد على النحاة، مرجع سابق، ص 132 .

3- يُنظر: المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، المرجع السابق، ص 773 .

المُتأثّرون بمذهب ابن مضاء قديما :

كان لثورة ابن مضاء آثارها في نحاة القرن السابع والثّامن الهجريين في الأندلس ، بين رافضٍ يرى فيها معول هدْم للنحو العربي[1] ـ وهم الأكثر ـ ومؤيدٍ يرى بعض الحقّ في جانب من دعوته ، وهو ردّ النحو إلى منابعه الأولى خدمةً للعربية وطلابها ، ومن ذلك اتفاقهم معه على نبذِ التعليل ، ومن بين هؤلاء نذكر ثلاثة من نحاة هذين القرنين :

1- ابن خروف :

وهو أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي (ت 609 هـ) ، الذي رأى ضرورة الأخذ بالعلل الأوائل التي لا بد للمتعلم منها ، والتي هي قريبة من روح اللغة ، ورفض ما بعد ذلك من علل ثوان وثوالث[2] ، «فابن خروف تأثّر بالمذهب الظاهري الذي كان سائدا في الأندلس حينذاك» لكنه أبدى معارضته لثورة ابن مضاء ، لأنها بالنسبة إليه محاولة للقضاء على النحو العربي[3] .

يقول معلقًا على مناقشة دارت بين الفارسي (ت 377 هـ) و الزجّاجي حول لفظ الألف المقصورة في كلمة "أفعى" في الوصل والوقف ، وبعد أن سرد المناظرة قال : «قلت : وهذه جعجعة ولا طحنٌ فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفا ، ثم ردوها ياءً ؟ أفي النوم أم في اليقظة ؟ وهم لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلاّ بالياء ... لمكان الاستراحة وقطع النّفَس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض ، وما ذكره [الزجّاجي] لا معنى له»[4] .

2 ـ ابن الضائع :

هو أبو الحسن علي بن محمد (ت 680 هـ) ، من الذين لا يعتدون بالعلل حين تكون سببا في خلافات وتقديرات لا حاجة للمتعلم بها ، ويقبلها في إطارها الصحيح المقصود به تثبيت القواعد والأصول في أذهان الدارسين ، وهذا الذي يعنيه ابن مضاء بالعلل الأُوَل ، فكثيرا ما

1- يُنظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي، مرجع سابق، ص 189.

2- يُنظر: منهج السهيلي في الدرس النحوي، فاطمة رزاق، رسالة ماجستير، إشراف د.أحمد جلايلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 52 .

3- يُنظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي، المرجع السابق، ص 191 .

4- يُنظر: المرجع نفسه، ص 190 .

كان يعرض في كتابه "شرح الجُمل" مناقشات وتعليلات العلماء على أبواب من النحو ، فيحكم عليها بالهذيان وحمق قائلها وبخروجها عن منهج التعليم[1] ، يقول في تعليقه على ما ذكره ابن عصفور من أنّ المصدر يذكّر وأنّ الفعل لا يذكّر: «قال ابن عصفور (ت 663 هـ) ... إنّ المصدر يُذكّر وإن كان جنسا بالنّظر إلى شخصه وترك أصول الوضع ومدلول الفعل جنس فلا يذكر ، وزعم : أنّ تذكير ضرب بالنظر إلى أنّه يراد به المرة ، ولا فرق في ذلك بين الاسم ، فإنك كما تريد بضرب المرة فضرب أيضا يراد به شخص من الضرب» ، ثم يمضي في ذكر الخلافات والأدلة والتعليقات التي وردت حول هذه المسألة ويختم حديثه عنها بقوله : «وهذا تعمُّقٌ وشيءٌ لا يُحتاجُ إليه»[2] .

3 ـ أبو حيّان :

أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت 745 هـ) ، كان ظاهريَّ المذهب ، ففي تفسيره للقرآن يأخذ بظاهر الآيات ولا يلجأ فيها إلى التّأويل ، وذهب القدماء إلى أنّه كان ظاهريا حتّى في النحو ، تقول الدكتورة خديجة الحديثي : «والمقصود به تطبيق أبي حيّان للمذهب الظاهري الفقهي بأصوله على مسائل النحو ، مما يلزم فيه تطبيق هذا المذهب ، وفي ذلك اتباعٌ لمن نادى بالظاهرية في الأندلس في عهده وقبله كابن مضاء وابن حزم»[3] ، ويظهر هذا الاتّباع في حذف العلل الثواني والثوالث من الدرس النحوي ، فيقول : «ولم أر أحدا من المتقدمين نبّه على إطراح هذه التعاليل إلاّ قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المُشرق في النّحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وردّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ... والنحويون مولعون بكثرة التعليل ، لو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مستنِدة للسّماع الصّحيح لكان أجدى وأنفع»[4] ، لقد عقّب معلقا على الكثير من عللهم التي أوردها في مؤلفاته ، ومنها تعليقه على الخلاف في باب الإعراب ؛ هل الإعراب أصلٌ في الأسماء أو في الأفعال؟ فيقول: «والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض المتأخرين أنّ الفعل

1- يُنظر: المرجع نفسه، ص 192 .

2- يُنظر: المرجع نفسه، ص 192، 193 .

3- المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ط 3، 2001، ص 331 .

4- خصائص مذهب الأندلس النحوي، مرجع سابق، ص 195 .

أحقّ بالإعراب من الاسم ، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة»[1] ، فهو ينكر على النحاة اختلافهم على المسألة الواحدة ، فيحملهم التّعصب لآرائهم إلى كثرة التعاليل عليها ، وهذا ـ في نظره ـ فسادٌ بيّنٌ يزري بالنحو .

وفي باب العامل «لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو»[2] ، فقد قال بالعامل وأخذ به، بشرط ألاّ يؤدي إلى التقديرات البعيدة والتأويلات المحتملة[3] . ويستحسن القياس إن ورد به السّماع الكثير ، ولم يطلقه على القليل كما فعل الكوفيون .

يتّضح أنّ أبا حيّان من الأندلسيين الذين وقفوا موقفا وسطا بين المذاهب ، مع تأثره بدعوة ابن مضاء التي شاعت في الأندلس وأخْذه بكثير من آرائه[4] .

إذًا فابن مضاء لم يُرِد هدم النحو العربي كما ادعى خصومه ـ قديما وحديثا ـ وإنما كانت دعوته تصفية وإصلاحا ، لما أُلحق بالنحو من تفرّعات ، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يُصنّف كتاب النحو العربي تصنيفا جديدا يقوم على اليُسر والسّهولة[5] . وقد و جَدت أغلب محاولات التجديد والتيسير التي خاضها لغويون معاصرون في آرائه ... حجرَ الأساس لإقامة نظرية نحوية جديدة تكون خلوا من تلكم التعقيدات ، وبتلك الجهود التي بذلها في تخليص النحو من السيطرة المنطقية (الفلسفيّة)[6] .

اعتبر المحدثون ابن مضاء بحق هو مؤسسُ المدرسة الوصفيّة في الدراسات اللغوية ، ففي الإجابة عن سؤال العلة الثانية والثالثة ، أو "الصوريّة" و"الغائيّة" كما سماها الدكتور تمّام حسّان ، أشبه المنهج الوصفي في كلامه ، وهو قوله: «فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر» فهذا التعليل هو الذي كان يستعمل في المراحل

1- المرجع نفسه، ص 195، 196 .

2- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، لا س، ص 321 .

3- يُنظر: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، مرجع سابق، ص 334 .

4- المرجع نفسه، ص 335 .

5- يُنظر: كتاب الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، لا س، ص 9 .

6- يُنظر: ابن مضاء القرطبي، ثورة في الفقه...ثورة في النحو، مرجع سابق، ص 22 .

الأولى لنشأة النحو ، وهذه العلة هي ما يسمى: "علة السّماع"[1] ، يقول الدكتور أنيس فريحة : «يظنّ أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب ، أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا ، وقد قيّض لي أن أتحدّث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني وعن نظرته إلى العامل في اللغة ، وأذكر أنّ الاستغراب كان شديدا . وعندما تكلمت عن كتيب صغير لابن مضاء القرطبي عنوانه "الرد على النحاة" كانت الدهشة أشدّ وأعظم ، فإنّ هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي»[2] .

1- يُنظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د.تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، لا ط، 2000، ص 170، 171 .

2- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1981، ص 86، وينظر ص 116 .

الفصل الثالث

امتداد ثورة التغيير إلى النحو العربي الحديث

المبحث الأول : حاجة المحدثين إلى منهج ابن مضاء في النّحو .

المبحث الثاني : استجابة إبراهيم مصطفى لفكر ابن مضاء النحوي .

المبحث الثالث : مظان التّجديد في كتاب "إحياء النحو" .

حاجة المُحْدَثين إلى منهج ابن مضاء في النحو:

من باب الإشادة بجهود ابن مضاء القرطبي ، والاعتراف له بالجميل ، يقول أحمد أمين : «إنّ هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فإن اجتهد أحدٌ كابن مالك (ت 672 هـ) وأبي حيّان فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهادًا مطلقا ... إنما الذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي»[1] ، فابن مضاء في هذه الحال إنما يعبّر عن بيئته التي عرفت أنواعا من النِّعم ، وسهولة مطلقة في الحياة ، فهي تميل إلى اليُسر في كلّ الأحوال ، وترْكِ التعقيد جانبا ، أمّا في العصر الحديث ظهرت دعوات إلى تجديد النحو وتسهيله على يد طائفة من النحويين الذين نهجوا نهجه ، فطالبوا بإلغاء بعض النظريات النحوية ، «لأنّ الفرق كبير وشاسع بين نحاة القرون الأولى من أمثال: سيبويه ومن عاصره ومن جاء بعده ، وبين نحاة القرون المتأخرة الذين لا يملكون قدرة استيعاب وفهم الأوّلين...»[2] ، وبقيت هذه الدعوة سجينة الأوراق ـ على الرّغم من الحاجة إليها ـ «حتّى بداية هذا القرن فرأينا التّفكير من بعض الأساتذة والباحثين ، يدعو إلى تيسير النحو العربي ، ورأَينَا في العقد الرابع من هذا القرن وما بعده إحياءً وبعثًا لما فعله ابن مضاء ، وقد أماتته القرون ، وقد تحوّل هذا الإحياء إلى كتب وكتابات»[3] ، والآن فإنّ آراء ابن مضاء تخرج إلى النور ، ويحتضنها كبار أساتذة العصر ، فألّف إبراهيم مصطفى كتابه "إحياء النحو" وشوقي ضيف "تجديد النحو" ، ومهدي المخزومي "في النحو العربي قواعد وتطبيق" ، وتمّام حسّان "اللغة العربية معناها ومبناها"... ، ودعَوا إلى إيجاد سبيل أكثر وضوحًا وسهولةً لتدريس النحو العربي ، يقول الدكتور شوقي ضيف: «كنت أخذتُ قديما في وضع تصنيف جديد للنحو بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي ، وكنت أستضيء في ذلك بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرّد على النّحاة"»[4] ، ومما دعا إلى حذفه ، والتّخلي عنه رغبة في الاختصار ، ما نصّه : «لا داعي لأن يُقال في مثل : "جاء الفتى" فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التّعذر ، ولا في

1- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص 43.

2- إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجري، يحياوي حفيظة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2011، ص 163.

3- المرجع نفسه، ص 174.

4- تجديد النحو، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 6، 2013، ص 23 .

مثل : "جاء القاضي" فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثّقل ، بل يكفي في مثل الفتى والقاضي بأنّ كلاً منهما فاعلٌ فحسب ....»[1] .

وهنا في هذا المقام لا بُدّ أن نَعْرِض كلام الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح ـ لأنه قد يفُكّ لُبسًا محتملاً أو شُبهة متوقعة ـ وذلك عند حديثة عن المجدّدين أو الداعين إلى تيسير النحو العربي ، حيث أنّهم «حاولوا أيضا (تبسيط النحو) وهذا دليل واضح على اِلتباس المفهومين المذكورين عليهم ، إذ كيف يُبسّط النحو ، وهو القانون الذي بُنِي عليه اللسان! ولا شكّ أنّهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُعرضُ فيها القواعد على المتعلِّم ، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه ... »[2] . إذا كانت دعوة ابن مضاء لقيت ترحيبا عند كثيرين ، و بادروا مُهرعين إلى تطبيقها ، فإنّ فئةً أخرى وقفت وسطًا وأرادت تعديل الفكرة ، و ثالثة تنظر إلى أفكار ابن مضاء على أنها جزءٌ من السّخافة ، لأنها نابعة عن قلة وعي بالنّحو، وبخاصّة إذا تعلّق الأمرُ بنظريّة العامل ، فإنّ الدكتور عبد السلام محمد هارون يضيف: «إنّ مذهب ابن مضاء الظاهري وعقيدته الدينيّة الخاصة أفسدت عليه تفكيره في تعبيرٍ مجازي استعمله النحاة ليدلّوا على أنّ العوامل دلائلٌ تعيننا على ضبط ما يأتي بعدها أو قبلها من معمولات . لكنّه خلّطَ وأخرج دينه وعقيدته الخاصة ليستخدمها في مهاجمة النحويين في أقوى معاقلهم فلم يضِرْها و أَوْهَى قرْنه الوعلُ!»[3] ، ولعلّ المعاصرين لابن مضاء ومَنْ أتوا بعده فكّروا بنفس طريقة عبد السلام هارون فتركوا ابن مضاء وآراءه .

1- المرجع نفسه، ص 23 .

2- النحو العربي بين الأصالة والتّجديد، د.عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط 1، 2008، ص 241، 242 .

3- قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنّة، القاهرة ، ط 1، 1988، ص 156 .

استجابة إبراهيم مصطفى لفكر ابن مضاء النحوي :

الأستاذ إبراهيم مصطفى عالم لغوي مِصري ، ولد سنة 1888م بالقاهرة، درس الأدب العربي في جامعة الإسكندرية ، وتقلد منصب عميد كليّة دار العلوم سنة 1947م ، وكان عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، توفي سنة 1962م ، اهتم بتبسيط النحو وتخليصه من قيود التعقيد ، فأحدث ثورة في اللغة بوضعه كتاب "إحياء النّحو" الذي انتقد فيه بعض المسائل العلمية في النحو العربي وخرج بآراء جديدة تهدف إلى تيسير نظرياته وقواعده ، حيث قوبلت بالتّرحاب والقبول من جانب ، وبالرفض والهجوم من جانب آخر[1] .

وقبل البدء بالحديث عن آراء ومقترحات الأستاذ فيما يتعلّق بالإصلاح والتّيسير ، في مجال النحو ، لا بدّ أنْ نستعرض أهم الظروف المحيطة بهذا المشروع ، نقول : إنّ إبراهيم مصطفى له توجّه إحيائي و«يُقصد بهذا الاتجاه تلك الدعوات التي نادت بتيسير النحو وتسهيله ، واتّخذَت من نقد التراث أداة لاستخلاص أصول نحوية جديدة»[2] ، وينطلق هذا الإحياء من بيئة نحويّة عربية عرفت معاناة ومأساة وتأخرا عن الرّكب ، ويصف هذه الحالة إبراهيم مصطفى بقوله : «كان سبيل النحو موحشًا شاقا ، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا ، ويزيدني من النّاس بعدا ، ومن التقلّب في هذه الدنيا حرمانًا ولكنّ أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة ؛ أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية ...»[3] ، ويتّضح مما سبق أنّ الكاتب أمام تحدٍّ كبير ، وهو إنشاء منهج جديد في البحث النحوي . فمن خلال الوقوف على كتابه "إحياء النحو" تتجلّى وجهة نظره وتُكشف طرقه ووسائله . وهذا الكتاب الذي صدر سنة 1937م ، و صاحبه يُعدُّ عند الكثير من المُحدَثين من روّاد مدرسة التيسير[4] ، يقول الدكتور عبد الرحمان محمد أيوب: «يجدر بي الإشارة إلى أنّ أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث ، لنقد نظريات النحاة

1- يُنظر: موقع ويكيبيديا – ar.wikipedia.org، 2019/06/19، سا 09:15.

2- اتجاهات تجديد النحو الاتجاه الإحيائي، محمد بن مرعي الحازمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الرقم الجامعي: 42970093، الفصل الدراسي الأول، 1430هـ، ص 4 .

3- إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ـ مصر، لا ط، 2014، ص 13 .

4- يُنظر: تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقيّة، د.رفيق عبد الحميد بن حمودة، مجلة اللسانيات العربية، العدد 3، مارس 2016، إصدار مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ص 6 .

التقليدية هو كتاب "إحياء النحو" بقلم الأستاذ إبراهيم مصطفى»[1] ، وللدكتور طه حسين يدٌ في هذا الكتاب «وهو الذي اقترح عليه تسمية الكتاب بهذا الاسم ، وكتب مقدمة الكتاب ، ونوّه ـ بمبالغةٍ ـ بشأن هذا الكتاب وأثره ، وأبدى إعجابه الشّديد بفكرته»[2] ، وعلى الرغم ما للكتاب من قيمة إصلاحية فإنه لم يحظَ بإجماع اللغويين في تأييده ، بل هناك من نقده وأنكر ما جاء فيه ، حيث يقول الأستاذ محمد أحمد عرفة وهو من كبار أساتذة الأزهر: «قرأتُ كتاب إحياء النحو فعرفتُ منه وأنكرت ، وما أنكرتُ أكثر ممّا عرفت ، فقد أنكرت منه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها ، ونقدها وأبان خطلها ، فصوّر النحاةَ لقارئي كتابه قومًا بُلْهًا ... يقولون ما لا يُعقل ، ويفهمون ما لا يُفهم ... وأنكرتُ منه أنّه قعّد قواعد في العربية لو أخذ النّاس بها لغيّرت من روح العربية»[3] ، ويذكر عبد الوارث سعيد «أنّ إبراهيم مصطفى في موقفه من نظرية العامل مسبوق بابن مضاء القرطبي ، واحتمال تأثره بآرائه في هذه المشكلة ...»[4] ويبرهن على صحة هذا الاحتمال بقوله: «يقوم هذا الاحتمال على أساس التّشابه القوي بين موقفيهما من قضيّة العامل ، مع تقدّم ابن مضاء زمنا ، ووجود كتابه مخطوطا في دار الكتب المصرية التي رجع إبراهيم مصطفى إلى بعض مخطوطاتها وهو يؤلف كتابه "إحياء النحو"»[5] ، ومن ناحيةٍ مُغايرة يحاول الدكتور إبراهيم السّمرائي توضيح المسألة وهو بصدد الحديث عن إبراهيم مصطفى بقوله: «ومنها ما تناول مسألة العامل والعمل ونادى بإلغاء هذه المسألة الدّخيلة على مادة النّحو وكأنّ أصحاب هذا الرّأي أرادوا أن يفجؤوا النّاس بجديدهم هذا ، حتّى إذا نُشر كتاب ابن مضاء القرطبي "الرّد على النحاة" عرفنا من أيّ مصدر كانوا يستقُون هذا المعين الثّر»[6] ، ويقول الدكتور خليل عمايرة في هذا الشأن : «تأثّر إبراهيم مصطفى برأي كلٍّ من ابن جني والرّضي في القول بأنّ العامل هو المتكلّم ، وتأثّر برأي ابن مضاء في رفض

1- دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمان محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، لاط، لاس، هامش ص جـ .

2- مآخذ المحدَثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، منصور بن عبد الله الغفيلي، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، ط 1، 2013، ص 309 .

3- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، لا د ط، لا ب، لا ط، 1973، ص 9 .

4- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط 1، 1985، ص 103.

5- المرجع نفسه، ص 161.

6- مباحث لغوية، د.إبراهيم السّمرائي، المكتبة الوطنية، بغداد ـ 316، لا ط، 1971، ص 31 .

العلل»[1] ، وخلاصة القول في هذه المسألة ما قاله الدكتور عبده الرّاجحي في نقده لإبراهيم مصطفى: «و جُلّ ما وضعه الأستاذ في كتابه مأخوذٌ من كتاب ابن مضاء»[2] ، لكن الدكتور مهدي المخزومي قد نفى عن أستاذه قضية التأثر لمجرد الاتفاق ، و يرى بأنّه غلوٌّ في توهين ما جاء في "إحياء النحو" وإهمال لما فيه من وجوه التّجديد في العربية[3] ، و الظاهر بعد التّمعن في كتاب الإحياء أنّ صاحبه لم يُصرّح بهذا التأثر ، على الرغم من التّشابه بين الكِتابَيْن ، وبخاصّة إذا تعلّق الأمرُ بنظرية إلغاء العامل التي تعدّ من بنات ابن مضاء .

1- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.خليل أحمد عمايرة، لادط، لاب، لاط، لاس، ص 73.

2- دروس في المذاهب النحوية، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لا ط، 1980، ص 219 .

3- يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2، 1958، ص 402، 403 . و يُنظر: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د.أحمد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، لا ط، 1984، ص 23 .

مظان التجديد في كتاب "إحيـــاء النّحــو" :

طَرَق الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه عدة قضايا ومسائل في النحو العربي ، فبعد تقديم طه حسين للكتاب ومقدمة المؤلف ، جعله يقوم على ثمانية مباحث رئيسة ، عرض فيها نظريته لتجديد النحو وهي :

ـ حدّ النحو كما رسمه النحاة .

ـ وجهات البحث النحوي .

ـ أصل الإعراب .

ـ رأي المستشرقين في أصل الإعراب .

ـ العلامة الفرعيّة للإعراب .

ـ التوابع .

ـ الصرف[1] ، ثم خاتمة .

ونظرا لتوسع الأستاذ في مباحث الكتاب ، اعتمدنا بناءً آخر لمباحثه ذكره عبد الوارث سعيد ، يُحدد أبرز القضايا التي شكلت منهج المؤلف في التّجديد ، مرتبة بحسب أهميتها في باب الإصلاح النحوي ، و هي كالتالي :

1. العامل .

2. بناء الجملة .

3. التوابع .

4. الأبواب التي أجاز فيها النحاة وجهين .

5. التنوين .

6. العلامات الفرعيّة للإعراب[2] .

1- يُنظر: إحياء النّحو، مرجع سابق، ص 11 .

2- يُنظر: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 102 .

أولا- العامل :

تبقى نظرية العامل أصلاً في نقد النحو عند أصحاب مذهب التيسير المُحْدثين[1] ، وعلى رأسهم صاحب الإحياء ، فقد دعا في مؤلَّفِه إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها ، وكذلك كلّ ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية وما رتّبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتّعقيد والصعوبة[2] ، فيقول : «على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريّتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثرا في تصوير المفهوم»[3] ، ما دامت حركات الإعراب دوال على معان يقصدها المتكلم فهو الذي يُحدثها[4] ، ثم يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ، ومن استمسك بها فسوف يحسّ ما فيها من تهافت وهلهلة...» «تخليص النحو من هذه النظرية و سلطانها ، هو عندي خير كثير ، وغاية تُقصد ، ومطلب يُسعى إليه و رشادٌ يسيرُ بالنّحو في طريقه الصحيحة ، بعدما انحرف عنها آمادا ، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء و مزية التصوير»[5] .

ويسوق العديد من الأمثلة ليبرهن على كلامه منها قوله : «ولـمّا تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللغة ، وجعلوها ميزان ما بينهم من المذاهب ... فهي دستور النحاة جميعا ... فإذا قال الكِسائي : إنّ عامل الرّفع في الفعل المضارع حرف المضارعة ، قالوا : إنّ حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل ، وإنّ جزء الكلمة لا يعمل فيها ، ويرفض بذلك البصريون مذهبه ، ويقول الكوفيون : إنّ المبتدأ رُفع بالخبر ، والخبر رفع بالمبتدأ ، فيقول البصريون : إنّ الكلمتين لا تتبادلان العمل حتّى يكون كلٌّ منها عاملا معمولا . فذلك مَثَلٌ من حوارهم واحتكامهم إلى فلسفتهم في العامل»[6] ، ثم يضيف : «لقد اضطرّوا في سبيل

1- يُنظر: تيسير الدرس النحوي، بوخاتمي زهراء، مجلة اللغة العربية، إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 28، السداسي1 - 2012، ص 50 .

2- يُنظر: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 102 .

3- إحياء النحو، مرجع سابق، ص 38 .

4- يُنظر: المرجع نفسه، ص 42 .

5- المرجع نفسه، ص 114 .

6- المرجع نفسه، ص 32 .

تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم إلى "التقدير"...يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيمدهم التّقدير بما أرادوا ، ومن أمثلة ما يقدّرون :

- زيدًا رأيته ، يقولون : هو "رأيتُ زيدًا رأيتُه" .
- ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء : 100] ، لو تملكون خزائن رحمة ربي .
- إيّاك والأسدَ ، أُحذِّرك وأحْذَر الأسد ...

هذه الأمثلة لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو ، ولولا طول إلفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغوًا وعبثًا ، ولكن بُني عليها النحو وأقيمت فصوله ؛ إذ أُقيمت على نظرية العامل»[1] .

فالأساس الجديد الذي يدعو إليه إبراهيم مصطفى هو أن توضع القواعد على أساس مستقرّ من الصلة بين الإعراب والمعنى[2] .

«على الرغم من أنه مسبوق في موقفه من نظرية العامل بابن مضاء القرطبي ... فإن له فضلا في ناحيتين ، الأولى أنه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيّئة على النحو ، والثانية أنه حاول ـ وإن لم يوفّق كلّ التوفيق ـ تقديم التّفسير الصحيح للظواهر الإعرابية وعلاماتها ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة»[3] .

ثانيا- بناء الجملة :

قال بوجوب ضم الأبواب النحوية ذات العلاقة تحت باب واحد ، كالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل لأن حُكمها الرفع جعلها تحت باب المسند إليه ، لأنّ الضمّة عَلَم الإسناد ـ حسب ما يرى ـ وأنّ موضعها هو المسند إليه وسماه "المتحدَّث عنه" ، فيقول : وإذا تتبّعنا

1- المرجع نفسه، ص 35 .

2- يُنظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة، الكويت، لا ط، 1984 ص 191 .

3- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 103 .

أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها ، ورأينا في أحكامها الاتفاق والتّماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا يُعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام»[1] .

ونعطي مثالا من تلك الأمثلة التي عرضها فيقول : «إنّ الفعل يُوحّد والفاعل جمع أو مثنى ، فلا مطابقة في العدد بين الفعل والفاعل ، تقول : فاز الشّهيد ، وفاز الشّهداء ، وأما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة ، تقول : الشهيد فائزٌ ، والشهداء فائزون ، وهذه التّفرقة لو صحّت لكانت كافية للتّفريق بين الاثنين في الدرس ، ومبررة لتمييز كلّ نوع بباب ...وذلك أنّ المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعا لأنّ المسند فعل أو اسم ، ولا لأنّ المسند إليه مبتدأ أو فاعل ؛ بل تجيء تبعا لتقديم المسند إليه أو تأخّره كما ترى :

	المسند إليه متقدم	المسند إليه متأخر
المسند فعل	الشهداء فازوا	فاز الشهداء
	الشهداء يفوزون	يفوز الشهداء
المسند الاسم	الشهداء فائزون	فائز الشهداء

فالمسند إليه إذا تقدّم وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفردا في كل حال» ، ويختم هذا التحليل فيقول : «هذا هو الأسلوب العربي في وضوح وقرب فهم ، لكن النحاة خالفوه ، فجعلوا للفاعل حُكمًا ، وللمبتدأ آخر...وهو تكثيرٌ للأقسام ، يُعَوّص الأمر ، ويبعد عن فهم العربية»[2] .

فهو في كل ما قرر متأثر بمنهج علماء البلاغة في ضم الأبواب الثلاثة تحت اسم المسند والمسند إليه ، وهو نفس المصطلح الذي ارتضاه[3] .

ـ **المُنادى المضموم** : وخلاصة رأيه أنّ ظهور الضمة فيه ليس دليلا على أنّ الكلمة المرفوعة مسندٌ إليها ، أو متحدَّثٌ عنها ، ولكن إذا قصد تعيين المنادى المنون حُرم التنوين الذي هو علامة التنكير ، ومتى حُرم التنوين ، ضُمّ آخرهُ فرارًا من شبهة الإضافة إلى يا المتكلم ، لأنها تقلبُ في باب النّداء ألفًا تقول : يا غلامِي ، و يا غلامًا ، وتحذف وتبقى الحركة القصيرة

1- إحياء النحو، مرجع سابق، ص 44 .

2- المرجع نفسه، ص 45، 46 .

3- يُنظر: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 103 .

مشيرة إليها فيقال : يا غلامِ ، و يا غلامَ ، ففرّوا في هذا الباب من النّصب والجرّ إلى الضمّ حيث لا شبهة بياء المتكلم[1] ، «وإذا علمنا أنّ المنادى منصوبٌ في جميع حالاته ، عدا حالة العلَم ، أدركنا أنّ نظرية إبراهيم مصطفى صائبة ، أنّ الرجل بناها على فهم دقيق لطبيعة العربية ، وفِقه واع لأساليبها . إنّ الأخذ بهذا التفسير في فهم حركة المنادى لا ينقض أصلا من أصول اللغة ، ولا يلغي حقيقة من حقائقها ، وإنما هو نظر جديد ، توصل إليه لغوي معاصر وهبه الله حدة الذهن ، وحباه بحس مرهف . كما أنّ قبول هذا الرأي يخلّص النداء من تفسير منطقي ، ساق إليه الإيمان بنظرية العامل»[2] .

ـ **اِسم إنّ** : يرى المؤلف أنّه متحدَّثٌ عنه ، أي مسندٌ إليه ، إذًا حقه الرّفع على الأصل الأول ومع أنّه منصوب يقول : إنّ النحاة أخطأوا في فهم هذا الباب فتأوّلوا أعسف تأويل ليمضي لهم حكمهم بنصبه ، يرى أنّه منصوب على التوهّم ، ذلك أنّه لما كَثُر ضمير النّصب بعد "إنّ" توهّموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضا على التوهّم ، ويقول : إنّه ورد مرفوعا في القرآن والحديث والشعر ، واستدلّ على صحة رأيه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة : 69] ، وفي بعض القراءات: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب : 56] برفع الملائكة ، وفي الشعر استدلّ بما رواه سيبويه لبشر بن أبي خازم:

وإلّا فاعلموا أنّا و أنتم بُغاة ما بقينا في شقاق[3]

فلكي يسلم له الأصل الذي قرّره أخرج على التوهّم تلك الكثرة الهائلة من النّصوص التي ورد فيها اسم إنّ منصوبا ، وهذا عين التّعسف[4] .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي في "إنّ" واسمها بمنزلة المركب أو الكلمة الواحدة في الاستعمال ، وحق الاسم بعدها أن يرتفع ، لأنه مسند إليه ، ولهذا جاء الاسم رفعا في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : 63] ، فالاسم إذ فصل عن "إن" جاز ارتفاعه ، وقد ورد

1- يُنظر: مآخذ المحدَثين على النحو العربي، مرجع سابق، ص 300، 301 .

2- فصول في اللغة والنقد، د.نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، بغداد، ط 1، 2004، ص 101.

3- يُنظر: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 49 .

4- يُنظر: في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 105 .

مفصولا عنها مرفوعا ، كما حكى الكسائي والفرّاء من قولهم: "إنّ فيك زيدٌ لراغب" ، وعلّلا رفع الاسم بفصله عن "إنّ" وتباعده عنها ، وقالا : «بطلت "إنّ" لمّا تباعدت»[1] .

ثالثا- التوابع :

أعاد تنظيم التوابع ، حيث ألغى بعضها ، وأضاف إليها أخرى ، فالتي أخرجها من الباب :

ـ **عطفُ النّسق** : يقول : «ليس له إعرابٌ خاص ، وليس جديرا أن يُعدّ من التوابع» ، وإنما هو كما قال سيبويه إشراكٌ وتشريك ، لأنّ الثاني شريك الأول وله مثله صفة الاستقلال فيعرب مثله إن كان مسندا إليه أو مضافا أو غير ذلك ، ويقول : وأما الاهتمام فيجب أن يوجّه إلى معاني حروف العطف[2] .

ـ **النعت السببي** : ألغاه من باب التوابع ، لأنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت (الحقيقي) ، وأسلوب الكلام أن تقول في مثل : رأيتُ فتًى باكيةً عليه أمُّه ، ترفع ؛ والرّفعُ هو وجه الكلام ... أما موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب ، فذلك يجيء من باب آخر ؛ هو باب المجاورة ، وكلّ ما عُدّ نعتا سببيا فحقّه أن ينفصل عمّا قبله ، وألاّ يجري عليه في إعرابه ، لكنّه إذا وافقه في التّعريف والتّنكير جرى عليه في الإعراب ، وكان ذلك باب الإعراب بالمجاورة[3] .

فالنّعت الحقيقي والبدل ، وعطف البيان، والتّوكيد ، عنده تستحق اسم التوابع ويَدخل في التوابع خبر المبتدأ ـ كما يقول ـ تابع للمبتدأ كما تتبع الصفة الموصوف :

ـ **الخـــــبر** : «هذه هي الإضافة التي جاء بها المؤلف في هذا الباب ، وفيها خالف النحاة ـ قدامى ومحدثين ـ كل المخالفة يرى أن تضمّ إلى قائمة التوابع»[4] ، والمقصود خبر المبتدأ وخبر "إنّ" فهي مكملات للمسند إليه لا لأنها موضوعات مستقلة مرفوعة أصالة وإنما مرفوعة تبعا ، وتعليله هو«أنهم إذا أرادوا أن يَدُلُّوا على أنّ الكلمة هي عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتّأنيث» ، وعمدته

1- يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط 2، 1986، ص 87 .

2- يُنظر: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 76 .

3- يُنظر: المرجع نفسه، ص 80 .

4- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 107 .

قول سيبويه : « إنّ الخبر إنما رُفع من حيث كان من المبتدأ هو هو»[1] ، «نحو "أخوك" في قولنا: خالدٌ أخوك ، و"قائم" في قولنا: بكرٌ قائمٌ ، ولم يكن ليكون مرفوعا إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر ، فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ ،... وما قيل في "خبر المبتدأ" يقال في "خبر إن" ، فلم يكن رفعه لأنه خبر ، بل لأنه وصف مطابق للمبتدأ ، ولم يكن مرتفعا بأن ، لأنها ليست عاملة بحال»[2] .

رابعا- الأبواب التي أجاز فيها النحاة الوجهين :

ويقرر أنه لا يجوز للكلام وجهان من الإعراب ، «...أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب ساووا بينهما مرة ، وفضلوا وجهًا على الثّاني في الأخرى ، والأصل الذي تقرر لا يساير هذا التخيير ، ولا يُجيز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء ، فمتى ثبت أنّ للحركة أثرا في تصوير المعنى تُجتلبُ لتحقيقه ؛ لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة أخرى حتّى يختلف الإعراب تبعا له»[3] . والمواضيع التي قصد بها هذا المبحث هي :

اسم لا ، باب ظنّ ، الاشتغال ، والمفعول معه ، وقد أطال عرضا وتحليلا لآراء النحاة لهذه الأبواب (من الصفحة 83 إلى 98)، وحاول أن يُخرّجها تخريجا قائما على أساس المعنى ، يقول : «فليس لنا من موضع نجيز فيه الرفع والنّصب أو نُفضّل أحد الوجهين على صاحبه، وإنّما هو المعنى الذي يُراد بيانه يوجبُ سبيلا واحدا مخصّصًا للأداء»[4] .

في باب "لا" يقول : إنّ النحاة يجعلون للاسم بعدها أنواعا من الإعراب مختلفة ، أولاً يجعلونها عاملة عمل "ليس" فيُرفع الاسم بعدها وينصب الخبر ، ويجعلونها عاملة عمل "إنّ" فيُنصب الاسم بعدها غير منوّن ويُرفع الخبر ، ويجعلونها مهملة فيرفع بعدها المبتدأ والخبر يقول : «... وجدناهم يقولون : إنّ الأُولى تنفي الواحد ، فنفيها محدود خاص ؛ فتقول : "لا رجلٌ في الدار بل رجلان" ، والثانية تنفي الجنس ، تقول : "لا رجلَ في الدار" فلا يصلح بعده بمثل :"بل رجلان" فيتضارب أول الكلام وآخره ... وإذا ناقشت هذا الفرق

1- يُنظر: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 80 .

2- في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 71، 73، 74 .

3- إحياء النحو، المرجع السابق، ص 83 .

4- المرجع نفسه، ص 92 .

الذي بيّنوا لم تجد له ثباتا ، فالشاهدان اللذان روَوهما لإعمالهما إعمال ليس لا يفهم منهما إلّا نفي الجنس... وإذا ضاع معنى الشمول في النّفي كان المعنى لغوًا[1] .

خامسا- التّنوين :

ولـمّا كان للتّنوين صلة وثيقة بعلامات الإعراب ، وهو يلحق بعض الأسماء دون البعض الآخر ، فقد حاول المؤلف أن يُحدد له معنى كما فعل مع علامات الإعراب ، وجاء بقاعدة أقرّ أنّها على غير ما وضع النحاة ، بل على عكس ما وضعوه ، وهي : الأصل في العَلَم ألاّ يُنوّن ، وإنّما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنىً من معاني التنكير ، وأردت الإشارة إليه وطبّق هذه القاعدة في التنوين على باب "الممنوع من الصرف"[2] . إذا فالتنوين علَم على التنكير ، فإذا كان الاسم نكرة نون ، وإذا كان معرفة منع التنوين ، فهو يرى أن المنع من الصرف لا يكون إلّا مع التعريف ، وأنّ الأعلام كلها تستحق المنع من الصرف لأنها معارف بأنفسها لا تقبل التنوين ، وواضح أنّ هذا مخالف لما تعرفه العربية في الأسماء .

على أنّ العلَم أو العَلَميّة ليست إلّا واحدة من علل المنع من الصرف ، ولا شكّ أنّ صيغ منتهى الجموع مثلا ، والأسماء المختومة بألف التأنيث ، ممدودةً كانت أو مقصورة ، مما لا يمكن أن يجري عليه الأصل الذي ذهب إليه الأستاذ مصطفى[3].

سادسا- العلامات الفرعية للإعراب :

المؤلف لا يريد أن يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة ، لأنه - كما يرى - «يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية» ، وبالتالي فلا حاجة إلى أبواب فرض لها النحاة استقلالا نتيجة لذلك ، حيث وضعوا بابا للأسماء الخمسة ، وبابا لجمع المذكر السالم ، وبابا لجمع المؤنث السالم ، وبابا للمثنّى ، وبابا لما لا ينصرف .

والرأي عنده أنّ الأسماء الخمسة وجمع المذكر السّالم لا تُعرب بالحروف ، وإنما تُعرب بحركات طويلة تكتب على صورة الحرف[4] . «ففي باب جمع المذكر السالم ... فإنّ الضمّة

1- يُنظر: المرجع نفسه، ص 84، 85 .

2- يُنظر: المرجع نفسه، ص 99، 100، 101 .

3- يُنظر: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مرجع سابق، ص 117، 118.

4- يُنظر: إحياء النحو، المرجع السابق، ص 71، 72 .

فيه عَلَم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجرّ والياء إشباع ؛ وأُغفل الفتحُ لأنه ليس بإعراب فلم يُقصد إلى أن يُجعل له علامة خاصة ...»[1] .

ويشذ عن ذلك إعراب المثنى في حال الرّفع لأن الألف ـ حسب تصوره ـ ليس من جنس الضمة ولا مُطلا لها (أي استطالةً ومَدا لها)، غير أنّ هذا الشذوذ لا يقدح في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كلّ أبوابها[2] . و يبدو أنه قد جانب الصواب في الأصل الذي تبناه "الضمة علم الإسناد" واقتصر على الضمّة وهي حقا علامة الرفع الأصليّة ، لكنّه أغفل العلامات الفرعيّة كالواو والألف ، فكان ذلك ثغرةً في مقالته ؛ ولو أنه قال الرّفع للإسناد لكان ذلك أولى وأقرب إلى الحقيقة[3] .

أما باب ما لا ينصرف ، يقول : فجعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ... وبيّنا أنّ الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنّما الذي كان أنّ هذا الاسم لمّا حُرم التنوين أشبه ـ في حال الكسر ـ المضاف إلى "ياء" المتكلم (غُلامي) إذا حذف ياؤه (غلامِ) ، وحذفها كثيرٌ جدا في لغة العرب ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة[4]

حركات الإعراب : ليست حركات الإعراب حكما لفظيا ، وأثرا يجلبه العامل فحسب ، وإنما هي دوال على معان تركيبية فلكل علامة إعرابية ـ في نظره ـ معنى تشير إليه ، فالضمة عَلَم الإسناد ، ودليلٌ أنّ الكلمة مرفوعة يُراد أن يسند إليها ويُتحدَّث عنها ، وأما الكسرة فإنها عَلَم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها[5] ، وأما الفتحة عنده ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب ، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة فهي علم الخفّة[6] .

فذهب إلى أنّ النحاة المتقدمين جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا ، وأنّ علاماته لا تدل على معنى ولا تؤثر في تصور المفهوم ، ولكن الحقيقة أنّ النحاة كانوا يرون في الحركات

1- المرجع نفسه، ص 72 .

2- يُنظر: المرجع نفسه، ص 73 .

3- يُنظر: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مرجع سابق، ص 74 .

4- يُنظر: إحياء النحو، المرجع السابق، ص 73 .

5- يُنظر: مآخذ المحدَثين على النحو العربي، مرجع سابق، ص 299 .

6- يُنظر: إحياء النحو، المرجع السابق، ص 42 .

علامات على معان تركيبية ، وقرروا أنّ الضمّة علم الفاعليّة والفتحة علم المفعوليّة والجرّ علم الإضافة ، فلا فرق بين ما ذهب إليه الأستاذ وما ذهب إليه النحاة[1].

وبعد هذا العرض المقتضب من كتاب "إحياء النحو" ، نشير إلى موقف أحد الباحثين الذين نقدوا مؤلّفه في كثير من أفكاره ، و قدّموا تقييما علميا عاما لكتابه ، فيقول عبد الوارث مبروك سعيد : «و في رأيي أنّ أهم ما ساهم به هذا الكتاب في مجال إصلاح النحو ليس هو ما قدمه من نظرات حول نظرية العامل ، وصلة الإعراب بالمعنى وغيرها من القضايا، وإن كان له في بعضها فضلُ وضوح العرض واستقصاء البحث والجدّية فيه ، وإنما أهمّ مساهماته هي أنّه ـ بما اتّسم به من جرأة في تناول قضايا النحو ومناهج النحاة ـ قد نفض عن النحو الهيبة والقدسيّة اللتين أضفيتا عليه زمنا طويلا وكانتا عقبةً تحول دون درسه درسا موضوعيا ورؤية ما فيه من نواحي الضعف والقصور ، ولعل هذا بعض السّر في أنّ الكتاب أحدث دويًّا في الأوساط العلمية ، ولكن أحدًا لم يأخذ بالنّظريات التي جاءت فيه، ولم تستطع هذه النّظريات أن تأخذ طريقها إلى أيّة هيئة علمية فتدرس فيها دراسة رسمية»[2] .

و أخيرا تبقى محاولة إبراهيم مصطفى ـ رحمه الله ـ مادة ثريّة للمناقشة والتحليل والنقد من قِبل الطلبة و الدارسين ، فقد حرّك قضية إصلاح النحو وتيسيره ، ومهّد الطريق لمن أراد السير فيها ، فتوالت بعده المحاولات ؛ وذلك كله من أجل البلوغ بالنّحو إلى مكانة متأصّلة ومُرضية .

1- يُنظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مرجع سابق، ص 117 .

2- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 111 .

خَاتمة

خَاتمة

لا بدّ في نهاية كلّ بحث من ملاحظات عامة تعِنّ للباحث من حين لآخر أثناء مزاولته بحثه و هي إمّا أن تكون في شكل نتائج كانت قد تبدّت له خلال عمله ، أو عبارة عن نقود ووجهات نظر نابعة من صميم حسّه ، و من دون شك أنّ الاختلاف الذي أوردناه في بحثنا بين العلماء في هذا الشأن فيما يتعلق بالرؤى و المفاهيم و اختيار المصطلحات هو الذي فرض علينا أن نعلق عليها سواء بالنقد عن طريق المقارنة مع آراء مخالفة ، أو استنادا إلى نقد آخرين لها ، و في جميع الأحوال فإنّ هذه النتائج و الملاحظات تكشف عن موقفنا و رأينا تجاه هذا البحث ، لأنّه يمسّ جزئية خطيرة في اللغة ؛ و تتمثل إمّا في خدمة اللغة وصونها أو إبادتها و وَأْدها أو على الأقل وَأد جزء منها و هو النحو ، باعتباره قانونا و دستورا يُحتكم إليه في الخلاف ، ومن تلك النتائج ما يلي :

أولا : يمكن القول بأن أفكار المرء تتأثر بمبادئ مذهبه العام ؛ ونعني بذلك أنّ ابن مضاء القرطبي ، حاول معاملة اللغة كما لو كان يتعامل مع نصّ شرعي ليستنبط منه الحكم الفقهي فهو يلتزم بفكرة الظاهر و يقدسّها إلى حدٍ و إن كان أمام نصّ لغوي ، و خلاصة القول في هذه المسألة هي أنّ أهل الظاهر أرادوا غلق باب الاجتهاد و الرأي غير المستند إلى نصّ ، لأنّه وَهْمٌ و لا يمتّ إلى الحقيقة في شيء .

ثانيا : إنّ المذهب الذي تبنّاه ابن حزم و خَلَفُه ابن مضاء و أستاذهما داود الظاهري هو مذهب وجّهت نحوه سهام النقد منذ نشأته الأولى ؛ لأنّه جمع آراء فقهية يكاد مَن ليس له حظ في الفقه أن يسخر منها كقولهم : إنّ بول الخنزير أطهر من بول الإنسان لأنّ بول الخنزير لم يردْ فيه نصّ ، و كذلك نفيهم التأويل وهو ثابت في الحديث الشريف من دعاء النبي ﷺ لحبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بقوله: (**اللهم فَقِّهْهُ في الدين وعلمه التّأويل**) ‹ مسند الإمام أحمد : 225/4 › ، و أيضا رفضهم الاجتهاد و هو مُثبت بالنّص بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء : 59] .

ثالثا : ألّف ابن مضاء كتابه " الردّ على النحاة " لحاجة في نفسه و هي تعميم أفكاره و تطبيقها على كلّ شيء ، بما في ذلك اللغة و النحو ، و في الكتاب ذكر أنّه يرغب في

تخليص النحو ممّا علق به ، فلجأ إلى عملية الإسقاط و الإبطال ؛ أي حذف ما لا يهم في تعليم النحو كإلغاء العامل ، القياس ، إبطال التقدير والتأويل ، العلل الثواني و الثوالث ، والتمارين .

و أمّا إبراهيم مصطفى ألّف كتابه رغبة في تجديد النحو ، وعمل فيه على نقد القواعد النحوية القديمة وإظهار ما فيها من ضعف ، مع تقديم البدائل والتعليل على صحتها من القرآن والحديث والشعر العربي.

رابعا : و يمكن القول بأنّ الوميض الذي أرسله ابن مضاء قد أخذ في الأفول ، و بقيت دعوته مدادا على قرطاس لأنّها لم تلق القبول من النّاس ، إلى أن جاء أحد المحدثين و هو إبراهيم مصطفى فألّف كتابه " إحياء النحو " ، و قد تهجّم فيه على النحاة القدماء وسفّه أحلامهم و استصغر تفكيرهم في أمور كثيرة في مجالهم ، و الحق أنّ هذه القضايا التي تحدّث عنها إبراهيم مصطفي هي إمّا رأي شاذ كقوله عن الكِسائي : إنّ ياء المضارعة هي الرافعة للفعل المضارع ، أو شيء بديهي تافه كقوله : في أنّ العامل لا يُحدث الإعراب في المعمولات ، و الحق أنّ الأوائل عندما يعزفون عن شيء إنّما من باب أنّ الواضح لا يحتاج إلى توضيح .

خامسا : سلك أصحاب المذهب الظاهري في الفقه منهجا علميا فريدا كان مستنَدًا لدعاة التيسير في تعاملهم مع النحو العربي .

سادسا : كشف لنا البحث عن مصطلحات متباينة من حيث المبنى و المعنى ، و كلّ واحد منها ينمّ عن رؤية واعية في الاستخدام و التوظيف ، استعمل ابن مضاء " الردّ " ليعبّر عن رفضه لطريقة القدماء في تعاملهم مع النحو ، و استعمل إبراهيم مصطفى " إحياء " للدلالة على أنّ النحو القديم لم يعد صالحا لأنّه قد مات أو شُلّ ، و استعمل شوقي ضيف " تجديد " إشارة منه إلى إخراج النحو في حلّة جديدة و زي يتناغم مع العصر .

سابعا : من أبرز ما يمكن ملاحظته بين ابن مضاء وإبراهيم مصطفى أنّ كليهما أقرّ أنّ العامل هو المتكلم ذاته وليست الألفاظ ، وإن كان قد سبقهما إلى هذا الرأي ابن جني في الخصائص.

ثامنا : زيادة على ما ذكرنا من مصطلحات ، هناك مصطلح " تيسير " و هو ـ في نظرنا ـ أقرب إلى الصواب لأنّه لا يلقي باللائمة على النحو و إنّما يكشف ضعفنا و قلّة زادنا و باعنا في اللغة ؛ لذلك فنحن أحوج إلى التيسير ، و إذا كان التيسير يعني تقريب المفهوم أو القاعدة أو الأصل من المتعلم ؛ فحينئذ يجب علينا اختيار الشواهد الملائمة لسن المتعلم و عصره

و البدء بالأولويات و الضروريات . فالأوائل قد برعوا في هذا المجال فنذكر على سبيل التمثيل (الجُمل في النحو) للزّجّاجي ، (ألفية ابن مالك) ، (ملحة الإعراب) للحريري ، (الآجرومية) لابن آجروم ، (قطر الندى و بلّ الصدى) لابن هشام ... و غيرها ، و تبعهم في ذلك المعاصرون في مؤلفات كثيرة منها: (الدروس النحوية) لحفني ناصف و زملائه ، (قواعد النحو والصرف بأسلوب العصر) لمحمد بكر إسماعيل ، (شذا العرف في فن الصرف) لأحمد الحملاوي ، (النحو الواضح) لمصطفى أمين و علي الجارم ... و غيرها ، هذا فيض من غيض ممّا لا يتسع المقام لحصره أو الإحاطة به .

تاسعا : من حسنات المذهب الظاهري التي تحسب له أنّ واحدًا من أعلامه ـ وهو ابن مضاء ـ وضع حجر الأساس لمدرسة جديدة فتحت باب الاجتهاد في النحو ، واستمرت آثارها حتى العصر الحديث .

والحمد لله أولا وآخرا ، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

الفهارس

1ـ فهرس الآيات القرآنيّة .
2ـ فهرس الأحاديث النبوية .
3ـ فهرس الأشعار .
4ـ فهرس الأعلام .
5ـ فهرس المصادر والمراجع .
6ـ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾	[29]	البقرة	11
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	[69]	المائدة	43
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾	[59]	النساء	50
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾	[30]	النحل	26
﴿ فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾	[74]	النحل	15
﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا ﴾	[23]	الإسراء	16
﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾	[100]	الإسراء	41
﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	[63]	طه	43
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	[56]	الأحزاب	43

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
(اللهم فَقِّهْهُ في الدين وعلمه التّأويل)	50

فهرس الأشعار

الروي		الصفحة
حرف الباء		
أنا الشّمسُ في جَـوِّ العلـوم منيرة	و لكـنّ عيبـي أنّ مطلعِيَ الغــرْبُ	14
ولو أنني من جانب الشرق طالعٌ	لجدّ على ما ضـاع من ذكـريَ النهْبُ	14
ولي نحـوَ أكناف العراق صبابة	ولا غَرْوَ أن يستوحشَ الكلِفُ الصّبُّ	14
هنالكَ يَـدْري أنّ للعبـدِ قصّـة	و أنّ كسـادَ العلمِ آفتُـه القُـربُ	14
فيا عجبا مَن غاب عنهم تَشوّفوا	لـه ، و دُنُـوِّ المرء مِـن دارهم ذنْبُ	14
حرف القاف		
و إلّا فـاعلمـوا أنّـا و أنتـم	بُغـاة مـا بقيـنا في شقـاق	43
حرف اللام		
وذي عذَل فيمن سباني حسنه	يطيـل ملامـي في الهوى و يقول :	13
أمن أجل وجهٍ لاح لم تر غيره	و لم تدر كيف الجسم : أنت عليل ؟	13
فقلت له أسرفت في اللوم فاتّئِد	فعنـدي ردٌّ لـو أشـاء طويـل	13
ألم تـر أني ظاهـري و أنـني	على مـا بـدا حـتى يقـومَ دليـل	13
حرف النون		
قالو تحفّـظ فإنّ النّاس قد كثرت	أقـوالهـم و أقـاويلُ العِـدى محـن	13
هـل عيبهم لـي غـير أن لا أقـو	ل بالـرأي إذ في رأيهـم فـتن	13
و أنني مولـعٌ بالنّص لست إلى	سـواه أنحـو و لا في نصـره أهـن	13
لا أنثني نحـو آراءٍ يُقـال بهـا	في الدين بل حسبي القـرآن و السّنن	13

فهرس الأعلام

حرف الهمزة

- إبراهيم مصطفى: 34، 36، 37، 38، 39، 41، 43، 46، 48، 51.
- إبراهيم السّمرائي: 37.
- أبو حيّان الأندلسي: 30، 31، 34.
- أحمد أمين: 34.
- أحمد الحملاوي: 52.
- أبو بكر بن العربي: 15.
- أبو العبّاس بن العريف الأندلسي: 14.
- أبو القاسم بن الرماك: 24.
- أنيس فريحة: 32.
- الإمام مالك: 14.
- ابن الأنباري: 6، 7، 25، 27.
- ابن آجرّوم: 52.

حرف الباء

- ابن بشْكُوال: 18.
- بشر المريس: 6.
- بشر بن أبي خازم: 43.

حرف التاء

- تمّام حسّان: 27، 31، 34.

حرف الجيم

- ابن جني: 26، 27، 32،37، 51.
- جودي بن عثمان: 22.
- جميل علوش: 6.

حرف الحاء

- ابن حزم الأندلسي: 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 23، 30، 50.
- الحضرمي (أبو إسحاق): 27.
- الحافظ الذهبي: 16.
- الحريري: 52.
- حفني ناصف: 52.

حرف الخاء

- ابن خروف : 25، 29.
- ابن خلدون: 14، 25.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: 8، 28.
- خليل عمايرة: 37.
- خديجة الحديثي: 30.

حرف الدال

- داود الظاهري: 10، 11، 12، 14، 15، 16، 50.

حرف الراء

- الرِّياشي: 22.
- الرّضي(الأستراباذي): 38.

حرف الزاي

- الزجّاجي: 23، 27، 39، 52.

حرف السين

- سيبويه: 22، 23، 24، 26، 34، 43، 44، 45.
- سعيد الأفغاني: 20.

حرف الشين

- الشافعي (محمد بن إدريس): 10، 15، 16.
- شوقي ضيف: 24، 34، 51.

حرف الصاد

ـ صاعد الطليطلي الأندلسي: 20.

حرف الضاد

ـ ابن الضائع: 29.

حرف الطاء

ـ طه حسين: 37، 39.

حرف العين

ـ عبد الله بن عباس ﷺ: 50.

ـ عبده الراجحي: 38.

ـ عبد الوارث مبروك سعيد: 37، 39، 48.

ـ عبد الرحمان الحاج صالح: 35.

ـ عبد الرحمان محمد أيوب: 36.

ـ عبد السلام محمد هارون: 35.

ـ عيسى بن عمر: 27.

ـ علي الجارم: 52.

ـ ابن عصفور: 30.

حرف الغين

ـ الغزالي (أبو حامد): 8.

حرف الفاء

ـ الفرّاء: 6، 22، 44.

ـ الفارسي (أبو علي): 29.

حرف القاف

ـ ابن قيّم الجوزيّة: 11.

حرف الكاف

ـ الكِسائي: 22، 40، 44، 51.

حرف الميم

- ابن مضاء القرطبي: 19، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29 ، 30، 31، 34، 35، 36، 37، 38، 41، 48، 50، 51، 52.
- ابن مالك: 34، 52.
- المبـــرّد: 8.
- محمد بن موسى الأندلسي (الأفشنيق): 22.
- محمد أحمد عرفة: 37.
- محمد سالم صالح: 7.
- محمد إبراهيم البنّا: 24، 25.
- محمد بكر إسماعيل: 52.
- مهدي المخزومي: 34، 38، 43.
- مصطفى أمين: 52.

حرف النون

- نعمان بو قرة: 19.

حرف الهاء

- ابن هشام (الأنصاري): 52.

فهرس المصادر والمراجع

1- إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، لاط، 2014.

2- أصول النحو العربي، في نظر النحاة وراي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1989 .

3- أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري، د.محمد سالم صالح، دار السلام، مصر، ط 1، 2006 .

4- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د.تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، لا ط، 2000 .

5- ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، د.عبد الحليم عويس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 2، 1988.

6- ابن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق و الأخلاق، وديع واصف مصطفى، المجمع الثقافي، أبو ظبي، لا ط، 2000.

7- الإمام ابن حزم الظاهري، إمام أهل الأندلس، محمد عبد الله أبوصعيليك، دار القلم، دمشق، ط 1، 1995.

8- الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، عارف خليل محمد أبو عيد، دار الأرقم، الكويت، ط 1، 1984 .

9- جهود علماء الغرب الإسلامي واتجاهاتهم في دراسة الإعجاز القرآني، د.حسن مسعود الطوير، دار قتيبة، دمشق ـ لبنان، ط 1، 2001.

10- الحركة اللغوية في الأندلس، ألبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، 1967.

11- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمّد علي النجّار، دار الهدى، بيروت ـ لبنان، ج 1، ط 2 .

12- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.خليل أحمد عمايرة، لا د ط، لا ب، لا ط، لاس .

13- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة، الكويت، لا ط، 1984 .

14- المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ط 3، 2001 .

15- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 7، لا س .

16- المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، د.أحمد بكير محمود، دار قتيبة، بيروت ـ دمشق، ط 1، 1990 .

17- المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، د.توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي، دار ابن حزم، الرياض، ط 1، 2006 .

18- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.مصطفى عبد العزيز السنجرجي، مكتبة الفيصلية، لا ب، ط 1، 1986 .

19- الرّد على النحاة، أبو العباس أحمد بن مضاء اللخمي القرطبي، تح د.محمد إبراهيم البنّا، لا د ط، لا ب ، لا ط، لا س .

20- النحو العربي بين الأصالة والتّجديد، د.عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط 1، 2008 .

21- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، لا د ط، لا ب، لا ط، 1973 .

22- النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، د.نعمان بو قرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، لا ط، 2004 .

23- بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 1، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، لا س .

24- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د.محمد بن عمار درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ج 1، ط 1، 2006 .

25- تاريخ الفكر الأندلسي، آنجل جنثالث بالنثيا، تر حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، لا ط، لا س .

26- تجديد النحو، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 6، 2013 .

27- تقويم الفكر النحوي، د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، لا ط، 2005 .

28- خصائص مذهب الأندلس النحوي، د.عبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 1993.
29- دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمان محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، لا ط، لا س.
30- دروس في المذاهب النحوية، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لاط، 1980.
31- ديوان الإمام ابن حزم الظاهري، تح د.صبحي رشاد عبد الكريم، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط 1، 1990.
32- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د.أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994 .
33- ظاهرية ابن حزم الأندلسي، أنور خالد الزعبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، لا ط، 1996 .
34- فصول في اللغة والنقد، د.نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، بغداد، ط 1، 2004 .
35- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، الكويت، ط 1، 1985 .
36- في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط 2، 1986 .
37- قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنّة، القاهرة، ط 1، 1988 .
38- كتاب التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تح د.محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت ـ لبنان، ط 3، 2012 .
39- كتاب الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، لا س .
40- مباحث لغوية، د.إبراهيم السّمرائي، المكتبة الوطنية، بغداد ـ 316، لا ط، 1971.
41- محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة ، مطبعة مدني، لا ب، لا ط، لا س.
42- مدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيّة، د.عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط 2، 1998.

43- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2، 1958.
44- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان بن خلدون، تح عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، ط 1، 2004 .
45- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، ابن حزم الأندلس، تح سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، لا ط، 1960 .
46- مناهج البحث في اللغة، د.تمام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، لا ط، 1990 .
47- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د.أحمد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، لا ط، 1984 .
48- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1969 .
49- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1981 .

الرسائل الجامعية

1- أثر الدراسة النحوية في دلالة التخصيص المتصل عند الأصوليين، محمد محمود عوض الله خليل، رسالة ماجستير، إشراف د.محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزّة، 2005 .

2- ابن الأنباري وجهوده في النحو، د.إبراهيم جميل علوش، رسالة دكتورا مقدمة إلى معهد الآداب والدراسات الشرقية، إشراف د.الأب ميشيل ألار، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977 .

3- منهج السهيلي في الدرس النحوي، فاطمة رزاق، رسالة ماجستير، إشراف د.أحمد جلايلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 .

المجلاّت والدوريات

1- إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجري، يحياوي حفيظة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2011 .

2- أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي، الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد 5، 2006 .

3- اتجاهات تجديد النحو الاتجاه الإحيائي، محمد بن مرعي الحازمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الرقم الجامعي: 42970093، الفصل الدراسي الأول، 1430 هـ .

4- ابن مضاء القرطبي، ثورة في الفقه...ثورة في النحو، ربيح عمار، جامعة محمد خيضر، قسم الأدب العربي، بسكرة (الجزائر)، جوان 2009 .

5- تيسير الدرس النحوي، بوخاتمي زهراء، مجلة اللغة العربية، إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 28، السداسي1 - 2012 .

6- تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقيّة، د.رفيق عبد الحميد بن حمودة، مجلة اللسانيات العربية، العدد 3، مارس 2016، إصدار مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية .

7- مآخذ المحدَثين على النحو العربي، وآثارها التنظيرية والتطبيقية، منصور عبد العزيز الغفيلي، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، ط 1، 2013، السعودية .

المواقع الإلكترونية

1- مقدمة في علاقة النحو بالفقه، د.عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، مقال على موقع الألوكا – alukah.net، 2019/05/09، سا 11:30.

2- نبذة عن حياة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، موقع ويكيبيديا – ar.wikipedia.org، 2019/06/19، سا 09:15 .

فهرس المواضيع

الموضوع **الصفحة**

إهداء

مقدمة ..... أ – د

تمهيد 5

الفصل الأول : المذهب الظاهري في المشرق والأندلس 9

المبحث الأول : نشأة المذهب الظاهري..... 10

أصول المذهب الظاهري عند داود 11

المبحث الثاني : ابن حزم والمذهب الظاهري 13

آراؤه الفقهية 15

المبحث الثالث : التصور اللغوي عند ابن حزم الأندلسي.....18

1. اللغة والمعنى 18

2. موقفه من علل النحو 19

3. موقفه من القياس اللغوي 20

الفصل الثاني : الفكر الظاهري و أثره في التوجيه النحوي 21

المبحث الأول : خصائص النحو الأندلسي قبل ثورة ابن مضاء القرطبي 22

المبحث الثاني : سمات التّجديد في المذهب النحوي لابن مضاء 24

1. التقيد بالسماع 25

2. إبطال نظرية العامل 25

3. إبطال التقدير والتّأويل 26

4. إبطال العلل 27

5. إبطال القياس 27

6. إلغاء التمارين غير العملية 28

المبحث الثالث : المتأثّرون بمذهب ابن مضاء قديمًا..... 29
1. ابن خروف 29
2. ابن الضائع 29
3. أبو حيّان 30
الفصل الثالث : امتداد ثورة التغيير إلى النحو الحديث 33
المبحث الأول : حاجة المحدثين إلى منهج ابن مضاء في النحو 34
المبحث الثاني : استجابة إبراهيم مصطفى لفكر ابن مضاء النحوي 36
المبحث الثالث : مظان التّجديد في كتاب "إحياء النحو" 39
1.العامل 40
2. بناء الجملة 41
3.التوابع 44
4. الأبواب التي أجاز فيها النحاة الوجهين 45
5. التنوين 46
6. العلامات الفرعية للإعراب 46
خاتمة 49
الفهارس 53
1. فهرس الآيات 54
2. فهرس الأحاديث النبوية 55
3. فهرس الأشعار 56
4. فهرس الأعلام 57
5. فهرس المصادر والمراجع 61
- الرسائل الجامعية 65
- المجلاّت والدوريات 66
- المواقع الإلكترونية 67
6 . فهرس المواضيع 68

1. ملخّص المذكّرة :

العنوان :

المذهب الظاهري وأثره في الدرس النحوي الحديث

من خلال عنوان البحث المذكور سالفا ، وخطته المرسومة و المبنيّة على التدرّج الزّمني في الوقائع ، و قاعدة التأثير و التّأثر ، يتجلى الهدف منه والغاية المرادُ الوصول إليها ، وهي محاولة التّعريف بالمذهب الظاهري و أعلامه الذين حاولوا الاستفادة والاقتباس من مذهبهم ليصُبُّوه مجددا في قوالبهم اللغوية و النّحوية ، فهذه الحلقات الطبيعية المتّصلة كان لها دورٌ مهم في بعث النّحو من جديد وتخليصه من الشّوائب والعوالق ، فتمثّلت الفكرة واكتملت عند ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرّد على النحاة" وتبعه في ذلك نفرٌ ، وردّ عليه آخرون . و مع ذلك فالفكرة ما تزال قائمة ومستساغة حتى العصر الحديث فتجسّدت مرّة أخرى على يد إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" ، ومشى على هذا السّبيل جَمْعٌ من الكُتّاب واللغويين ، لكنّهم لم يكونوا مقنعين بالقدر الكافي لوجود اضطراب في المصطلح والمنهج .

وفي الختام لخّصنا أهم ما يمكن استخلاصه من نتائج حول البحث ، وهذه الخلاصات هي إمّا نقل أو نقد يقوم على الموضوعيّة والتّحفظ في إبداء الرّأي ، والسّبب لأنّ الإشكال ما يزال مطروحا في السّاحة اللّغوية ، وكل ما في الأمر عبارة عن جوانب نظرية تفتقر إلى عمل تطبيقي ميداني ، كأن يحتضن أحد المجامع اللغوية هذه القضيّة و ينظر في زواياها وأبعادها ، ويُقنع بها الآخرين ، ثم يفرض تعليمها على الطّلاب .

2. Memory sum up :

Title :

Dhahiri Doctrine and its Impact on the new grammar modern lesson

According to the title of the research which is mentioned above and its plan which is based on chronological order of events and the rule of effects, the objective is to define this doctrine and its scientist (linguists) who tried to benifit from it. They also tried to invest their doctine in grammar. These interlated circles played a major role to renew grammar and clean it from negative points. The idea was established and completed by Ibn Madhaa El Kortoby in his book "Al Rad Ala Nohat" He was followed by many other linguists.

On the other hand, other linguists disagreed him.

Although the idea is still existing and being appreciated nowdays. It was also applied by Ibrahim Mustapha in his book "Ihyaa Al Nahaw".He was followed by other writers, but they were not well convinced because of the differences in vocabulary and methodology.

In conclusion ; we sum up all what can be deduced from this research These conclusions were either copied or objectively criticized because the problem is still discussed in linguistic fielesd. It is still a theoretical matter wich needs a practical work as to be taken into consideration by linguists and should be taught at schools.